

نشرة المدقق



أخبار الديوان

مقالات و أبحاث

معايير مهنية



نشاطات نيابية



توقيع إتفاقية
تعاون دولي



تعاون
رقابي عربي



إضفاء إس ملكية

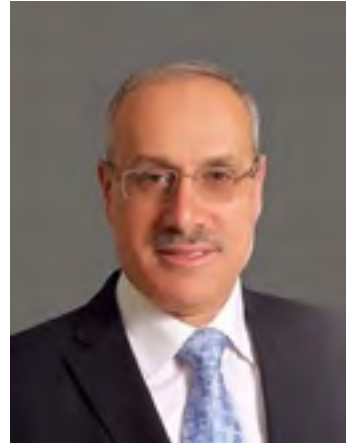
من حق الناس أن يطمنوا على أموال العام مضاف،
وأن المؤسسات العامة تدار بكفاءة عالية، وأن تكون
إجراءات الحكومة خاضعة للرقابة والتقييم من خلال
مؤسسات رقابية قوية وفعالة

من كتاب التليف السامي

لدولة الدكتور بشر الخصاونة

٠٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٠

الاخوات والاخوة زملاء ...
تحية طيبة وبعد ...



يسعدني ويشرفني أن أكتب لكم الرسالة الإفتتاحية للإصدار الأول للنشرة الإلكترونية لديوان المحاسبة المؤسسة الدستورية الرقابية الأولى والتي نعتز جميعاً بالانتماء إليها والعمل بها ومنذ أن شرفني وكلفني جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين بتولي مسؤولية رئاسة هذه المؤسسة العريقة والتي قارب عمرها على السبعين عاماً، ونحن نعمل معاً بجد وتفاني للنهوض بها لتحقيق المزيد من الرفعة والتقدم و تعزيز المهنية والفعالية في الرقابة على المال العام ، وذلك من خلال تطوير الكادر البشري الذي هو الأساس في العمل الرقابي وكذلك توفير وسائل العمل المختلفة من منهجيات وبرامج وأجهزة وتطوير مهارات فريق العمل وتعزيز مفهوم التدريب المستمر وإعادة تأهيل مكتبة الديوان ورفدها بكل ما هو جديد من مؤلفات ومراجع لتحقيق الإستفادة المرجوة منها .

ومنذ اليوم الأول من تسلمي لمهامي وضعت مع فريق العمل خطة لتطوير الديوان وركزت على ثلاث محاور أساسية:-

أولاً: تطوير وتدريب وتأهيل كادر الديوان في كافة مراحل العمل وتعزيز إستقلاليتهم وتمكينهم من الإضطلاع بمهامهم على أكمل وجه .

ثانياً: تطوير آليات ووسائل العمل الرقابي وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك من خلال التعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة والجهات المانحة .

ثالثاً: توفير التجهيزات اللازمة من بنية تحتية وأجهزة حاسوب وحوسبة سحابية وبرمجيات حديثة للجميع وعلى مراحل لتمكينهم من أداء مهامهم بسهولة ويسر .

وأؤكد أن نجاح ديوان المحاسبة في عمله الرقابي وتحقيق أهدافه ورؤيته ورسالته يعتمد بالدرجة الأولى على العنصر البشري ، ودوره في العمل الرقابي بمهنية وحيادية تامة والعمل بروح التعاون وروح الفريق الواحد، مما يؤدي بالضرورة إلى تقدير إنجازات الديوان وبالتالي تحقيق مكاسب للمؤسسة والعاملين فيها ، شاكراً لجميع الزميلات والزملاء جهودهم المميزة وتفانيهم لتحقيق رؤية ورسالة الديوان في الحفاظ على المال العام ، كما لا يسعني إلا أن أشكر فريق عمل هذه النشرة على هذه المبادرة الطيبة .

وفي الختام نتمنى التوفيق والنجاح لكافة الزملاء ووفقنا الله جميعاً في خدمة اردننا الحبيب في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه .

رئيس ديوان المحاسبة
عاصم حداد

افتتاحية العدد

دأبت إدارة ديوان المحاسبة على تعزيز النظرة له كمؤسسة مهنية تتمتع بخبرات وقدرات مهنية تعمل بكفاءة وفاعلية، وذات حضور مميز ومواكبة للتطورات المهنية في مجال الرقابة، ورفع الكفاءة المهنية للمدققين من خلال الاطلاع على أبرز المستجدات في مجال العمل الرقابي، ورفع الوعي الاعلامي حول ديوان المحاسبة ونشاطه داخل الديوان وخارجه، فقد أولت الخطة الاستراتيجية للديوان (٢٠٢١-٢٠٢٣) إعداد نشرة دورية إعلامية توعوية إلكترونية ربع سنوية تساهم في نشر الثقافة المهنية والتعرف على أبرز النشاطات وأهم الاخبار المتعلقة بعمل الديوان.

وفي هذا الإطار فقد تم إعداد النشرة بحيث تتضمن إبراز نشاطات الديوان، إضافة إلى تضمينها مقالات وأبحاث تساهم في رفع الوعي الوظيفي وإطلاع مدققي الديوان على أبرز وأفضل الممارسات الدولية في مجال التدقيق والرقابة، وإبراز أهمية ومصداقية عمل الديوان للمجتمع.

ومن هذا المنطلق فإن هيئة التحرير تبنت شعار المشاركة للجميع، لذا تأمل هيئة التحرير من كافة الزملاء والزميلات إثراء النشرة من خلال تقديم المقالات والأبحاث العلمية وأي مقترحات تساهم في تطوير وارتقاء النشرة، مما ينعكس ايجاباً على تنمية قدرات موظفي الديوان، بحيث تكون النشرة منصة لالتقاء أفكار وإبداعات الزملاء ونافذة لنشر الثقافة والاطلاع على تجارب الآخرين في كل ما يهم العمل الرقابي وتحقيق رؤية ورسالة الديوان.

والله من وراء القصد،

رئيس هيئة التحرير

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

خلدون أبو نوار
مدير مديرية الدراسات والتدريب

أعضاء هيئة التحرير

مقرر اللجنة

غادة السوطي
رئيس قسم الدراسات والأبحاث

حسن دندشلة
رئيس قسم التدريب

عطالله السطول
رئيس قسم العلاقات العامة والإعلام

أماني السايح
رئيس قسم الإستشارات القانونية

التصميم الجرافيكي

حسين الترك
مديرية تكنولوجيا المعلومات

رؤيتنا

التميز الرقابي المهني المستدام لتعزيز المساءلة العامة

رسالتنا

المساهمة في تحسين استخدام و إدارة الموارد العامة للدولة،
لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال رقابة شاملة و مستقلة
على المال العام و المساهمة في الإرتقاء بكفاءة و فعالية و شفافية
ومساءلة الإدارة الحكومية

قيمنا

النزاهة ، الاستقلالية والموضوعية ، الكفاءة و العناية المهنية ،
الشفافية ، المساءلة ، السرية

في هذا العدد

٤ - ١ بداية الرحلة

- إضاءات ملكية
- كلمة العدد
- الإفتتاحية
- الرؤيا و الرسالة و القيم

١٧ - ٥ أخبار الديوان

- وفد ديوان المحاسبة الأردني يشارك بإجتماع «الأربوساي» في الدوحة
- ديوان المحاسبة يشارك في إجتماع الهيئة العامة «لأسوساي»
- توقيع مذكرة تفاهم بين ديوان المحاسبة الأردني وديوان المحاسبة القطري
- ديوان المحاسبة يطلق مشروع التوأمة مع جهاز الرقابة البولندي
- عطوفة رئيس ديوان المحاسبة يفتتح ورشة العمل الأولى من المحور الأول لمشروع التوأمة
- عطوفة أمين عام ديوان المحاسبة يفتتح ورشة العمل الأولى من المحور الثاني لمشروع التوأمة
- عطوفة أمين عام ديوان المحاسبة يفتتح ورشة العمل الأولى من المحور الثالث لمشروع التوأمة
- تقرير "المحاسبة" أمام مجلس الأمة بداية الدورة العادية
- ديوان المحاسبة ينهي أرشفة وتدقيق ربع مليون وثيقة

٢١ - ١٨ نشاطات نيابية

- زيارة كتلة المسيرة النيابية لديوان المحاسبة
- الإدارية النيابية تؤكد ضرورة تفعيل عمل وحدات الرقابة الداخلية

٢٢ إضاءة قانونية

٤١ - ٢٣ مقالات و أبحاث

- دور الديوان في تحسين اداء وحدات الرقابة الداخلية بالجهات الخاضعة لرقابته
- استقلالية الأجهزة العليا للرقابة
- إطار نظام رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
- إدارة الموجودات العامة
- حوكمة القطاع العام

٤٢ مصطلحات رقابية



الاجتماع الثاني والستين للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأربوساي)



وفد ديوان المحاسبة الأردني يشترك بإجتماع «الأربوساي» في الدوحة

وناقش المجلس التنفيذي عدة تقارير مدرجة على جدول الأعمال ومنها تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن نشاطه ونشاط المجلس منذ اجتماعه الحادي والستين، ومقترح رئيس المجلس بشأن المبادرات التطويرية للمنظمة، فضلا عن تقرير الأمانة العامة للمنظمة العربية والذي يوضح نشاطاته خلال العام الماضي وتقارير اللجان الفرعية التابعة للمنظمة والإنجازات المتحققة في ظل جائحة كورونا.

شارك رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد بالإجتماع الثاني والستين للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة «الأربوساي» الذي أنطلقت اعماله في العاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة من ٥-٦/٧/٢٠٢١. وأفتتح الإجتماع بكلمة لـ سعادة الشيخ بنذر بن محمد بن سعود آل ثاني رئيس ديوان المحاسبة القطري /رئيس المجلس التنفيذي تحدث فيها عن مسيرة المنظمة العربية التي قاربت الأربعين عاماً والتي تحققت فيها العديد من الإنجازات .





ديوان المحاسبة يشارك في إجتماع الهيئة العامة «للأسوساي»

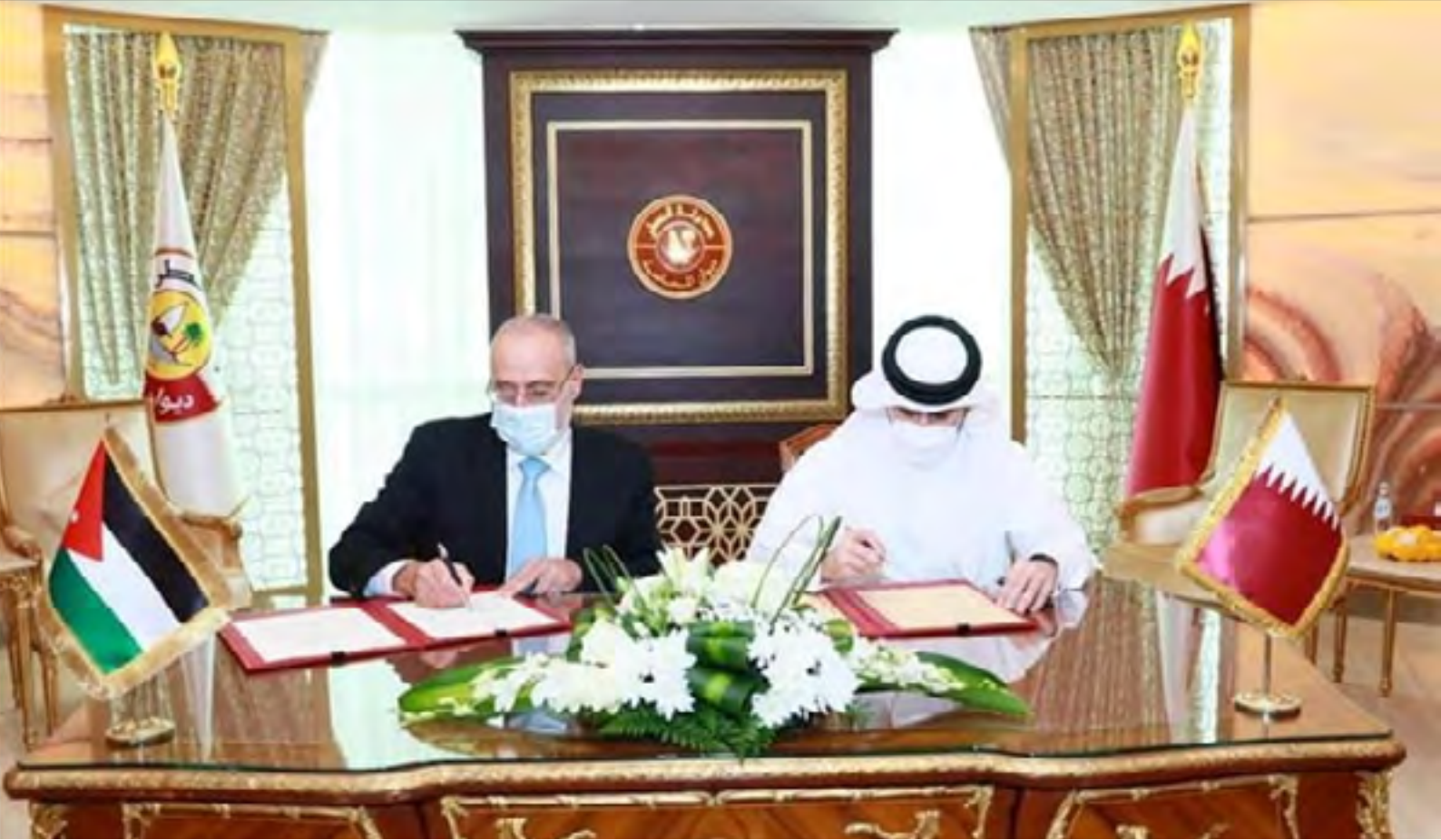
وأكد حداد أنه تم المشاركة في إنتخابات أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة . حيث صوت ديوان المحاسبة للجهاز السعودي الشقيق الذي تم إنتخابه في عضوية المجلس التنفيذي وذلك بناءً على مذكرة التعاون الموقعة سابقاً بين الجهازين وللعلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين .

ولفت حداد الى ان أهمية عقد هذا الاجتماع تأتي في ظل الظروف الإستثنائية التي مرت بها أجهزة الرقابة العليا في ظل جائحة كوفيد-19. حيث تم تقديم تقرير مفصل عن نشاطات التدريب وبناء القدرات والندوات التي عقدتها المنظمة لأعضاء خلال الجائحة وكذلك وضع برامج تدريبيه مستقبلية تعالج تحديات العمل الرقابي في ظل الكوارث والظروف الإستثنائية.

يذكر أن ديوان المحاسبة الأردني عضو فعال في المنظمات الاقليمية والدولية ومنها منظمة (الأسوساي) والتي ينضوي تحتها الأجهزة العليا للرقابة في الدول الآسيوية والتي تم تأسيسها عام ١٩٧٩ .

شارك عطوفة رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد في اجتماع الهيئة العامة الخامس عشر للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الآسيوية (الاسوساي) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ الذي تم عبر تقنية الاتصال المرئي (عن بعد).

وقال حداد ان الاجتماع ناقش مواضيع مدرجة على جدول الأعمال ، حيث تم مناقشة تقرير المجلس التنفيذي عن أعمال المجلس للفترة السابقة وكذلك المصادقة على موازنة المنظمة للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٤ ومناقشة مشروع بحث الثاني عشر «للأسوساي» وعرض تقرير نتائج إعلان هانوي وإطلاق مجموعة إدارة الأزمات مضيفاً أنه تم بحث التعاون مع المنظمات الأخرى النظيرة مثل المنظمة الإفريقية (الأفروساي) والمنظمة العربية (الأربوساي) فضلاً عن المنظمة الأوروبية (اليوروساي) وكذلك العديد من المواضيع المعروضة على جدول الإجتماع .



توقيع مذكرة تفاهم بين ديوان المحاسبة الأردني وديوان المحاسبة القطري

ووقعها عن الجانب الأردني عطوفة السيد عاصم حداد وعن الجانب القطري سعادة الشيخ بندر بن محمد آل ثاني.

وقعت بتاريخ ٧-٧-٢٠٢١ في الدوحة مذكرة تفاهم بين ديوان المحاسبة الأردني وديوان المحاسبة القطري بحضور سفير المملكة الاردنية الهاشمية لدى دولة قطر الشقيقة سعادة السيد زيد اللوزي.

وتشمل المذكرة المكونة من تسعة بنود التعاون في مجال التدقيق والتدريب المهني وتحسين المعايير المهنية للأفراد وكذلك مشاركة مدققي الجهازين في المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية التي يعقدها كل جهاز.

كما تنص المذكرة على تبادل أدلة العمل وقواعده ومنهجياته والتنسيق بين الجهازين في المحافل الدولية والحفاظ على سرية المعلومات المتبادلة لغايات عدم افشاء اية معلومات طيلة فترة سريان المذكرة والتي تستمر لمدة ثلاث سنوات.





ديوان المحاسبة يطلق مشروع التوأمة مع جهاز الرقابة البولندي

المبني على المخاطر والتدقيق الشمولي (تدقيق مالي والتزام)، ومحور تحسين عمليات توكيد الجودة، ومحور تطبيق وتحسين عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات وتدقيق الإيرادات.

وأكد أن هذا المشروع يعد الثالث بعد أن نفذ ديوان المحاسبة مشروعين للتوأمة مع كل من ائتلاف جهازي الرقابة البريطاني والألماني في (٢٠٠٦ والثاني مع ائتلاف أجهزة الرقابة العليا بإسبانيا وهولندا واستونيا عام ٢٠١٢، منوهاً إلى أنه منذ توليه مهامه كرئيس لديوان المحاسبة تم وضع رؤية لتطوير وتحديث الديوان لمواكبة الخدمات الإلكترونية الحكومية ضمن احتفالات المملكة بمئوية التأسيس.

ويأتي هذا المشروع انسجاماً مع خطة ديوان المحاسبة للتحويل الرقمي للأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢ والخطة الاستراتيجية للديوان للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣.

أطلق ديوان المحاسبة بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٣ مشروع توأمة مع جهاز الرقابة البولندي، وذلك تحت عنوان «تعزيز القدرات المؤسسية وتحسين مستويات العمليات والمخرجات الرقابية لديوان المحاسبة الأردني».

وقال رئيس ديوان المحاسبة عاصم حداد خلال حفل الإطلاق، إن هذا المشروع يأتي بدعم سخي من الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، موضحاً أن المشروع يهدف إلى رفع القدرات المؤسسية للديوان، ورفع كفاءة الموظفين لمواكبة أفضل الممارسات الدولية والاستفادة من خبرة جهاز الرقابة البولندي.

وأضاف أن المشروع والذي تبلغ كلفته نحو ٢ مليون يورو، ويستمر لنحو عامين، يأتي ثمرة للعلاقات المتميزة بين الحكومة الأردنية والاتحاد الأوروبي وجمهورية بولندا، مبيناً أن المشروع يتكون من ثلاثة محاور رئيسية هي، محور تطبيق نهج التدقيق

و تتمثل مهمته في حماية الإنفاق العام، وتعزيز الإدارة السليمة والفعالة في الخدمة العامة لصالح جمهورية بولندا. حيث تم تفويضه لممارسة تدقيق واسع النطاق بموجب قانونه، فيقوم بتدقيق جميع مؤسسات الدولة والوحدات الإدارية الحكومية والحكومة المحلية، إلى جانب تلك الهيئات الاعتبارية والمنظمات غير الحكومية التي تنفذ العقود العامة أو تتلقى المنح والضمانات الحكومية بما يتماشى مع معايير التدقيق العالمية. كما يقدم إلى مجلس النواب تحليلاً حول تنفيذ ميزانية الدولة وإرشادات السياسة النقدية، والرأي الخاص بالتصويت على الموافقة على الحكومة، والتصريحات المتعلقة بنتائج عمليات التدقيق والتقارير السنوية عن نشاطها.

وجهاز الرقابة البولندي عضو في مجلس إدارة INTOSAI للفترة (٢٠١٩-٢٠٢٥) و يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس إدارة EUROSAI ، وهو مسؤول عن تنسيق الهدف الاستراتيجي الثاني للمنظمة وهو كذلك رئيساً للجنة الإنتوساي الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية منذ عام ٢٠١٠. فضلا عن مشاركة الجهاز البولندي باللجان والفرق الداخلية في EUROSAI، ومنها مجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات (ITWG) التي ترأسها خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٠.

ولجهاز الرقابة البولندي خبرة في نقل خبراته الى أجهزة رقابية عدة منها على سبيل المثال لا الحصر مشاريع توأمة مع عدة بلدان (مثل جورجيا وألبانيا وكوسوفو وأذربيجان).

المصدر:

INTOSAI – المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.
ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

من جهته، قال رئيس الجهاز البولندي للرقابة، ماريان باناش، إن العلاقات بين بولندا والأردن متميزة على مختلف الأصعدة، مؤكداً أن هذا المشروع يأتي تتويجاً للجهد الذي بذل من قبل الأطراف الثلاثة وباعتبار الأردن من البلدان المتقدمة والمنفتحة على محيطها الإقليمي والدولي.

وقال إن المشروع سيساهم في رفع قدرات ديوان المحاسبة في مجال التدقيق وفق أفضل الممارسات الدولية المرتكزة على معايير منظمة الأنتوساي الدولية، مضيفاً أن دور أجهزة الرقابة هو التأكد من صرف الأموال ضمن القانون وبكفاءة وفاعلية باعتبارها أموال الشعب وليس أموالاً حكومية وذلك لضمان حياة أفضل للمواطنين.

من جانبها، أكدت سفيرة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة، ماريا هاجيثيودوسيو، أن الاتحاد الأوروبي يقدر التوأمة كأداة تساعد على دعم النظراء بين الإدارات العامة، حيث يعتمد جوهر التوأمة على مبدأ التعلم بالممارسة ومشاركة أفضل الممارسات. ونوهت إلى أن تعزيز القدرة الرقابية لديوان المحاسبة وبمشاركة الاتحاد الأوروبي على الإنفاق العام يعد أمراً أساسياً في إدارة المال العام، حيث سيحقق الإنفاق العام الفاعل والشفاف مدخرات يمكن استثمارها في مجالات أخرى ذات أولوية للأردن؛ كالتعليم والصحة والنمو الاقتصادي.

نبذة عن جهاز الرقابة الأعلى البولندي:

ويعد جهاز الرقابة البولندي الذي أسس بموجب دستور جمهورية بولندا والذي حددت صلاحياته بموجب قانون مجلس النواب البولندي (قانون المسؤولية الجماعية) وقانون (NIK) كواحد من أوائل المؤسسات في بولندا المستقلة ، حيث تم إنشاؤه بعد إستقلال بولندا وهو أعلى هيئة تدقيق حكومية مستقلة.



عطوفة رئيس ديوان المحاسبة يفتح ورشة العمل الأولى من المحور الأول لمشروع التوأمة

من جهته رحب الأمين العام السيد ابراهيم المجالي بالخبراء البولنديين ، داعياً الزملاء الى الاستفادة القصوى من خبرة الجهاز البولندي باعتبار هذه الورشة ستكون تفاعلية بين الطرفين وستساهم بالارتقاء في العمل الرقابي مشيراً الى اهتمام ادارة الديوان الدائم بتطوير كوادره البشرية.

ولفت مدير مشروع التوأمة الدكتور بلال عكاشه الى أنه تم عمل ايقونه خاصة بالمشروع على الموقع الالكتروني الرسمي للديوان، حيث بالإمكان الإطلاع على آخر المستجدات الخاصة بالمشروع.

افتتح عطوفة رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد اليوم ٢٠٢١/٨/١١ أولى ورشات عمل مشروع التوأمة مع جهاز الرقابة البولندي الصديق.

وقال حداد خلال الافتتاح ان مشروع التوأمة يتكون من ثلاث محاور رئيسة اولها محور تعزيز قدرات الديوان في تطبيق نهج التدقيق المبني على المخاطر لعمليات تدقيق المالية والامتثال بما يتوافق مع معايير الانتوساي والممارسات الفضلى.

وأضاف حداد انه تم تخصيص النشاط الأول لمراجعة وتطوير دليل التدقيق والارشادات ذات الصلة المتوافقة مع معايير الانتوساي والممارسات الفضلى، مؤكداً على الزملاء المدققين ضرورة بذل العناية المهنية والاستفادة من المدربين من خلال تبادل المعرفة والحوار بين الطرفين خاصة وان جهاز الرقابة البولندي يمتلك خبرة كبيرة في هذا المجال.

المكونات الرئيسية للمشروع

تحسين قدرة AB على
تطبيق نهج تدقيق قائم على
المخاطر لكل من عمليات
التدقيق المالية وتدقيق
الإمتثال وفقاً لمعايير
التدقيق وأفضل الممارسات
الصادرة عن الإنتوساي

تحسين قدرة AB
على إجراء
مراجعات ضمان الجودة وفقاً
لمعايير تدقيق الإنتوساي وإنتاج
تقارير تدقيق ذات جودة عالية

تحسين قدرة AB على
تطبيق نهج تدقيق قائم
على المخاطر لعمليات تدقيق
تكنولوجيا المعلومات وفقاً لمعيار
INTOSAI GUID ٥١٠٠ وتطبيق
TeamMate وتطبيق تقنيات التدقيق
بمساعدة الكمبيوتر (CAATs) عند
إجراء عمليات التدقيق

للإطلاع على تفاصيل و مستجدات مشروع التوأمة
بين ديوان المحاسبة الأردني وجهاز الرقابة البولندي
على الموقع الإلكتروني لديوان المحاسبة :

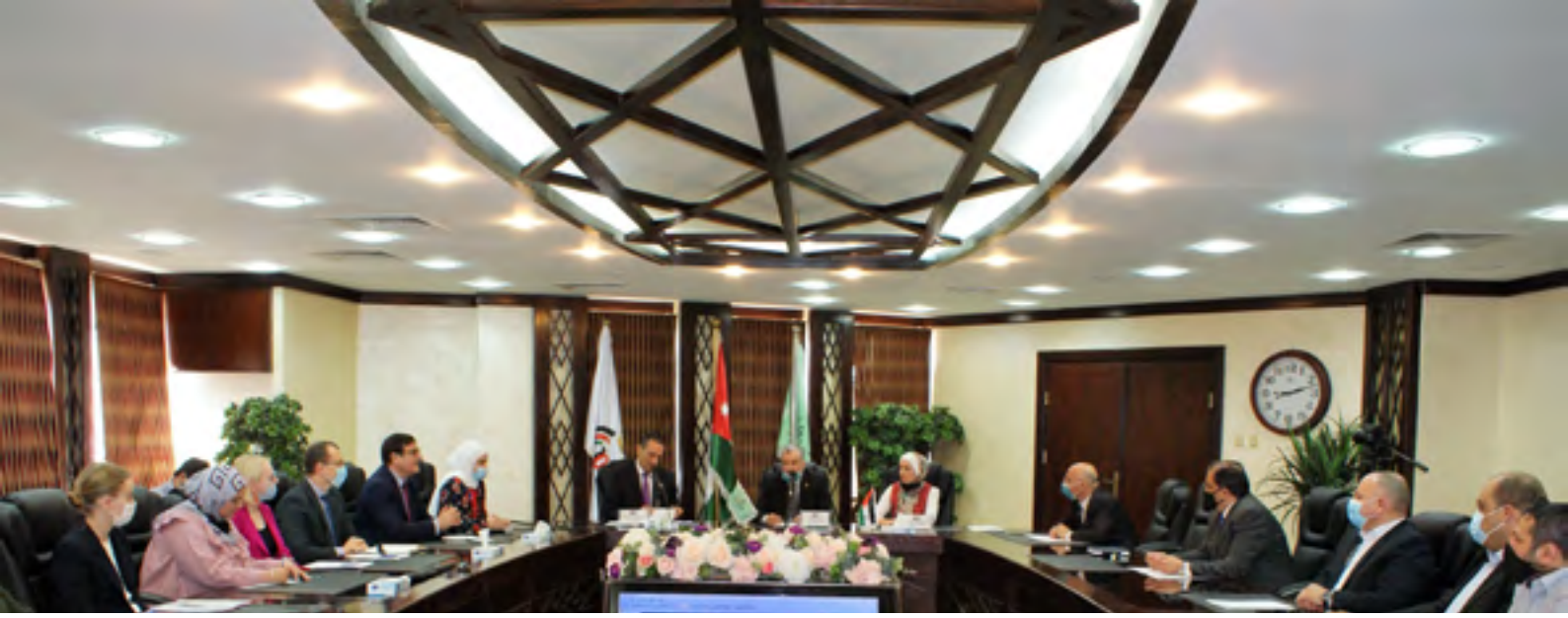
<https://www.ab.gov.jo/AR/ListDetails>

/مشاريع التوأمة/٣/٥٤

كما نوه عكاشه الى أن المشروع سيستهدف كافة
الموظفين في جميع المراقبات الميدانية حتى تعم
الفائدة .



بدوره عبر رئيس الفريق البولندي ومدير المشروع
سوافيمير غجيلاك عن سعادته بتواجده في ديوان
المحاسبة مؤكداً ان جهاز الرقابة البولندي لديه
خبرات سابقة في مجال التعاون مع الأجهزة العليا
للرقابة في كل من (جورجيا، كوسوفو، البانيا)
موضحاً بأن مشروع التوأمة مع ديوان المحاسبة
الأردني سيكون مفيداً للجميع.



عطوفة أمين عام ديوان المحاسبة يفتح ورشة العمل الأولى من المحور الثاني لمشروع التوأمة

بحوره أكد مدير مشروع التوأمة الدكتور بلال عكاشة أهمية موضوع الجودة لكافة المستويات الإدارية والوظيفية ، موضحاً أن وجود مديرية تطوير الأداء المؤسسي وتوكيد الجودة هي للمتابعة والتقييم وأنه لن يتم إستثناء أي شخص من عملية التدريب وفق محاور مشروع التوأمة ، مطالباً الفريق البولندي تقديم تقرير مفصل في نهاية التدريب عن الفجوات الموجودة في سير عمل مدققي الديوان .

وأكد الخبير البولندي المقيم السيد فويتشيك على أن عملية ضبط الجودة تعد من أساسيات التميز في عمل المؤسسات والدول. منوهاً إلى أنه تم تصميم وإختيار موضوعات مشروع التوأمة وفق الحاجات الفعلية لديوان المحاسبة الأردني.

افتتح عطوفة الأمين العام السيد إبراهيم المجالي اليوم ٢٠٢١/٨/٢٢ الورشة التدريبية الأولى من المحور الثاني بعنوان « مراجعة وتطوير إرشادات وإجراءات ضبط الجودة بما يتوافق مع معايير الإنتوساي» والممارسات الفضلى.

وأكد المجالي أن إختيار محاور مشروع التوأمة تم بعناية فائقة لتلائم مع الإحتياجات الفعلية للديوان ، مشيراً إلى أن محور الجودة يعد محورياً مهماً وأساسياً في عمل الديوان ولأي مؤسسة تتطلع إلى التميز في عملها.

وأوضح المجالي أنه وفي سبيل رفع سوية العمل والمخرج الرقابي فإنه لا بد من تقييم العمل بشكل دوري ومستمر ، داعياً الزملاء إلى الإستفادة القصوى من تجربة الخبراء البولنديين الذين أعربوا مشكورين عن رغبتهم في تقديم كل ما لديهم من خبرة بخصوص هذا المحور.



عطوفة أمين عام ديوان المحاسبة يفتح ورشة العمل الأولى من المحور الثالث لمشروع التوأمة

من جهته أكد مدير المشروع الدكتور بلال عكاشة على أهمية هذه الورشة باعتبار انها مرحلة تحضيرية للفترات اللاحقة ، مؤكداً أنه سيتم تشكيل فريق عمل للقيام بمهمة ميدانية تتولى التدقيق وفق مخرجات هذه الورشة على الإيرادات الجمركية والضريبية.

وأكد عكاشة على ضرورة الإستفادة من هذه الدورة وتزويد الخبراء بالمعلومات الدقيقة والبيانات والإستفسارات المطلوبة حتى تتم عملية التدريب بالشكل الصحيح، والحصول على النتائج المرجوة من مشروع التوأمة والتي تستغرق مدته ٢١ شهراً.

من جهته عبر الخبير البولندي السيد بافيل باناش عن شكره لتعاون ادارة الديوان مع الخبراء البولنديين لتسهيل عملهم ، مبيناً أهمية هذا المحور الذي يعنى بـ IT Audits والذي يعد جزءاً مهماً من عمل الأجهزة الرقابية ونوه باناش الى ان عملية التدريب ستتبع المنهج العملي في التدريب مشيراً الى الإستعانة بخبراء مختصين في التدقيق الإلكتروني من كل من البرتغال وأستونيا .

قال عطوفة الأمين العام السيد ابراهيم المجالي خلال إفتتاحه اليوم ٢٠٢١/٨/١٨ ورشة التدريب حول المحور الثالث من مشروع التوأمة مع جهاز الرقابة البولندي ان أهمية عقد هذه الورشة تأتي في ظل تعديل قانون ديوان المحاسبة وإضافة مهمة جديدة لتدقيق البيانات المحوسبة من قبل الديوان. وأضاف المجالي بأن الديوان وقع مؤخراً اتفاقية مع شركة «أي فواتيركم» حتى تزود الديوان بالبيانات والمعلومات للجهات الخاضعة للرقابة ليتم تدقيقها من قبل ديوان المحاسبة وفق الأصول، مبيناً انه سيتم تشكيل فريق من المشاركين في هذه الورشة لتدقيق البيانات المحوسبة ولنقل المعرفة الى كافة الزملاء في الميدان.

ودعا المجالي المشاركين الى الإستفادة من خبرات المدربين كون الديوان وضمن خطته الاستراتيجية وخطة التحول الرقمي مقبل على الإستغناء عن المعاملات الورقية خلال العامين المقبلين على اقصى تقدير، وذلك مواكبة للخدمات الالكترونية التي تقدمها الجهات الخاضعة للرقابة ، موجهاً الشكر للخبراء على جهودهم في هذا المجال.



تقرير "المحاسبة" أمام مجلس الأمة بداية الدورة العادية

يتبعها الديوان، مبينا أنه يتضمن المخرجات الرقابية المحولة للقضاء والمحوّلة إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، مشيراً إلى أن الهدف من ذلك التركيز على نتائج أعمال اللجنة الوزارية المشكلة من قبل دولة رئيس الوزراء برئاسة وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء، وفريق من ديوان المحاسبة برئاسة الأمين العام، وممثلين عن وزارة المالية ورئاسة الوزراء، والتي تقوم باستعراض ودراسة استيضاحات ديوان المحاسبة خلال الأيام العشر الأولى من كل شهر عن نتائج أعمال الشهر السابق.

وأوضح حداد أن اللجنة الوزارية تقوم بدراسة المخالفات الواردة للجنة أولاً بأول، حيث يتم اتخاذ القرارات اللازمة بخصوصها، بما فيها التحويل إلى الادعاء العام في حال ثبوت تطاول على المال العام، أو التحويل إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في حال وجود شبهة فساد، ما يتطلب مزيداً من التحقيق، أو الطلب من الجهات المعنية الاسترداد أو التصويب حسبما يقتضيه الحال، أو تشكيل لجان مشتركة مع مختلف الجهات الخاضعة للرقابة وحث تلك الجهات على تصويب المخالفات أولاً بأول.

الغد:

يسلم ديوان المحاسبة تقريره السنوي للعام ٢٠٢٠ لمجلس الأمة فور صدور الإرادة الملكية السامية بدعوة المجلس للانعقاد بدورته العادية، وذلك وفق الاستحقاق الدستوري الذي ينص على "تسليم التقرير السنوي عند بداية انعقاد الدورة العادية للمجلس"، وفق رئيس الديوان عاصم حداد.

وأشار حداد، في تصريحات لـ "الغد"، إلى أن التقرير يتضمن ستة أبواب تتضمن تحليلاً وتدقيقاً شاملاً للحساب الختامي للدولة للعام ٢٠٢٠، وتحليل وتدقيق المركز النقدي للخزينة وتحليل للدين العام للدولة للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠، وتحليل الحسابات الختامية للوحدات الحكومية.

ويتضمن التقرير أيضاً باباً خاصاً حول رقابة الأداء وآخر بالمخرجات الرقابية التي لم تصوب مع الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

وأضاف رئيس ديوان المحاسبة، إن تقرير العام ٢٠٢٠، يتضمن فضلاً جديداً وفق المنهجية الجديدة التي

انواع المخرجات الرقابية الصادرة عن ديوان المحاسبة

وكان حداد أشار، في تصريحات سابقة انفردت بها "الغد"، أن إجمالي الوفر المالي الذي حققه ديوان المحاسبة لصالح خزينة الدولة بلغ خلال السنوات العشر الأخيرة ٧٠٠ مليون دينار، في حين بلغ الوفر خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي ٣٤ مليون دينار.

وبين حداد حينها، أن المخرجات الرقابية الصادرة عن الديوان لغاية ١٠ حزيران (يونيو) الماضي، بلغت ١٤١ مخرجا رقابيا، منها ٢٦ استيضاحا، و١١٥ كتابا رقابيا، توزعت على ٧٤ وزارة ودائرة حكومية، و٩ من الشركات التي تساهم الحكومة برأسمالها بأكثر من ٥٠٪.

وفيما يتعلق بمخالفات المركبات الحكومية، كشف عن تسجيل ٦٧٤ مخالفة منذ بداية العام الحالي ولغاية منتصف حزيران (يونيو)، تركز معظمها في بند حركة المركبات بدون أمر حركة إلكتروني بعدد ٣١٣ مخالفة، تلاها بند استخدام المركبة بعد أوقات العمل المقررة بعدد ٢٣٢ مخالفة.

وبين أن الرقابة على البلديات تمثل التحدي الأكبر والأصعب لما تتطلبه من جهد جراء التوزيع الجغرافي المتباعد وعددها الكبير الذي يصل إلى ١٠٠ بلدية. ونوه حداد إلى أن التجاوزات في البلديات تتمحور حول نظام الأبنية والتنظيم، النظام المالي للبلديات، ونظام رخص المهن.

للإطلاع على تقارير ديوان المحاسبة على الموقع الإلكتروني :

<https://www.ab.gov.jo/AR/التقارير السنوية/List>

للمزيد من المعلومات إضغط على نوع التقرير



ديوان المحاسبة ينهي أرشفة وتدقيق ربع مليون وثيقة

بيئة مشابهة لفحص التطبيقات والتعديلات على الأنظمة وبنفس المواصفات، إضافة لتجهيز البنية التحتية لربط مركز الديوان ومكاتب المراقبات الخارجية من خلال شبكة "eFax and IP Phone".

وقال حداد، إنه يجري العمل حالياً على ربط جميع المراقبات والمكاتب الخارجية مع المركز الرئيسي من خلال خطوط "فايبر" و "MPLS" و "VPN" وسيتم بعدها تشغيل الأنظمة العاملة بالمركز في جميع المراقبات والمكاتب الخارجية.

كما سيتم تزويد الديوان بالأجهزة اللازمة لعقد الاجتماعات عن بعد وتجهيز البنية التحتية لتمكين الموظفين من العمل عن بعد من خلال أجهزة (الكمبيوتر) الرسمية المصروفة على عهدهم وذلك بغية استمرار العمل في ظل حالات الطوارئ والكوارث كما حدث في ظل أزمة كورونا الحالية.

ولفت حداد إلى أن المحور الثاني "Software and Capacity Building"، يتضمن العمل على أتمتة إجراءات عمليات التدقيق و ملف المنهجية المحسوب

أنهى ديوان المحاسبة أرشفة وتدقيق ربع مليون وثيقة شملت حوالي ٢٢٠١ استيضاح في الفترة من ١٩٨٦ ولنهاية العام ٢٠٢٠، وذلك في ظل خطة تحول رقمي يتبناها الديوان، والتي يتوقع أن تنتهي في غضون عامين.

وقال رئيس الديوان عاصم حداد، في تصريحات صحفية لـ "الغد"، إن هذا الانجاز الذي تم بجهود موظفي ديوان المحاسبة وخلال فترة قياسية، حقق وفرا ناهز ٥٠ ألف دينار، متوقعا الاستغناء عن استخدام الورق خلال فترة قريبة جدا، ليصبح العمل مؤتمتا بشكل كامل، تماشيا مع التوجه العام للدولة في أتمتة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأوضح حداد أن خطة التحول الرقمي التي انبثقت عن الخطة الاستراتيجية لديوان المحاسبة للأعوام ٢٠٢١ - ٢٠٢٣ تشمل أربعة محاور رئيسية هي: تجهيز البنية التحتية وتشمل رفع التطبيقات وقواعد البيانات الخاصة بالديوان على الموقع السحابي للحكومة الالكترونية وترقية الإصدارات الخاصة بالتطبيقات وقواعد البيانات للنسخ الحديثة مع عمل

وأشار حداد الى توقيع ديوان المحاسبة مذكرة تفاهم بالتنسيق مع البنك المركزي وشركة "مدفوعاتكم" لمنح الديوان الصلاحيات اللازمة لتدقيق الدفعات المالية والإيرادات الخاصة بالخدمات الإلكترونية في المؤسسات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة.

وفيما يخص المحور الرابع المتعلق بالتدريب، شدد حداد على أن الخطة أولت التدريب العناية التامة، وذلك لدوره في نقل المعرفة ورفع كفاءة الموظفين ليبقى الموظف على اطلاع على المستجدات في عمله، حيث عكف الديوان على تدريب الموظفين على نظام الأرشفة ونظام تتبع المركبات الحكومية ودورات متخصصة في فحص أنظمة الحاسوب فضلا عن تدريب الموظفين على نظام المراسلات الجديد وغيرها من المواضيع التي تهم العمل الرقابي والتي تساهم في خطة التحول الرقمي التي تبناها الديوان.

على مستوى مركز الديوان والمراقبات الميدانية، وذلك عبر تزويد المدققين الذين لا تتوفر لديهم أجهزة حالياً بأجهزة (لاب توب) حديثة وشراء رخص برمجيات إدارة ملفات التدقيق وتدريب الموظفين على آلية العمل المطلوبة، فضلا عن أتمتة إجراءات وعمليات الديوان على مستوى المركز في المرحلة الأولى من خلال تطبيق نظام جديد للمراسلات الداخلية وربطه مع نظام "تراسل" ونظام الأرشفة وتطبيقه على مستوى المراقبات كافة، إضافة الى تحديث الموقع الإلكتروني الرسمي للديوان بمحتوياته.

كما تم إنشاء قناة خاصة بالديوان على موقع "YouTube" وجميع وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

للدخول الى قناة ديوان المحاسبة على موقع "YouTube" [إضغط هنا](#)

ونوه حداد الى أنه يجري العمل حاليا مع الشركة المنفذة لنظام تتبع المركبات الحكومية في وزارة النقل لفصل جزئية مخالفات المركبات الحكومية عن النظام ورفعها على الحوسبة السحابية الحكومية ليقوم ديوان المحاسبة بإدارتها بشكل كامل ومنفصل عن النظام.

وحول المحور الثالث "IT Audit" أعلن حداد أنه سيشتمل على دراسة نظام إدارة المعلومات المالية لاستيراد البيانات المالية الحكومية وتصنيفها، وذلك للاستفادة منها في عمليات التدقيق، معتبرا أن هذا يمثل نواة للتعامل مع البيانات الكبيرة.



زيارة كتلة المسيرة النيابية لديوان المحاسبة

التطورات في المعايير الدولية وحتى تواكب أيضاً الخدمات الالكترونية الحكومية التي تسارعت في الآونة الأخيرة .

وشدد حداد خلال اللقاء على ان مجلس النواب سيشهد مدى التطور الذي يشهده الديوان حالياً ، من خلال التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ الذي سيقدم عند بداية الدورة العادية لمجلس الأمة كوضع فصل خاص حول انجازات مديرية الرقابة على الأداء والبيئة والتي توضح مدى تحقيق الخطط الحكومية وخاصة في قطاعي الصحة والبيئة لأهدافها ، وكذلك سيشمل التقرير فصل خاص حول القضايا التي حولت الى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد أو القضايا التي حولت للقضاء وذلك لأهميتها وحتى يسهل على السادة النواب متابعتها .

أكد رئيس ديوان المحاسبة عاصم حداد، أن عملية التطوير والتحديث التي يجريها الديوان تأتي تماشياً مع احتفالات المملكة بمئوية تأسيس الدولة وانسجاماً مع الرغبة الملكية السامية في تطوير الأجهزة الرقابية للمحافظة على المال العام.

وأشار حداد، خلال زيارة كتلة المسيرة النيابية للديوان بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣ ، إلى أن الورقة النقاشية السادسة لجلالة الملك وكتب التكليف السامية للحكومات المتعاقبة شددت على أهمية دور الأجهزة الرقابية، ومنها ديوان المحاسبة في الحفاظ على المال العام من الهدر والضياع وحتى يبقى المواطن مطمئناً على المال العام.

وأضاف حداد ان الخطة الإستراتيجية للديوان للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣ وخطة التحول الرقمي التي تبناها الديوان تسير وفق منهجية ثابتة ومحددة لتواكب

ونوه حداد الى ان مجلس النواب يعد المرجعية الأولى لديوان المحاسبة ، وان الديوان منفتح على نواب الشعب الأردني ويرحب في ذات الوقت بالتعاون والإستجابة الى متطلبات المجلس التشريعية والرقابية مؤكداً ان هذه الزيارة تأتي في هذا السياق والتي تؤشر على تكاتف الجميع في خدمة الوطن والمواطن .

وأوضح حداد انه ولغاية ٢٠٢١/٧/٣٠ اصدر الديوان حوالي (١٩٠) مخرجاً رقابياً ، تضمنت تقارير شمولية وفق المنهجية الجديدة التي يتبناها الديوان ، كما استعرض حداد بعض نتائج أعمال اللجنة الوزارية التي يرأسها وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء وامين عام ديوان المحاسبة وبعض المعنيين حيث تم تحويل (٥) قضايا الى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وقرارات حصر واسترداد اموال صرفت بطرق غير قانونية بعدد (١٩) فضلاً عن قيام الديوان بالمشاركة في لجان التدقيق والتحقيق بعدد بلغ (١٧) لجنة .

من جهته عبر رئيس كتلة المسيرة النيابية الدكتور أحمد الخلايلة عن اعتزاز الكتلة بهذا الصرح الرقابي الدستوري الأول، مؤكداً ان مواقف الكتلة النيابية كانت على الدوام داعمة لمطالب ديوان المحاسبة التي تساعده على أداء مهامه وفق قانونه.

وأكد الخلايلة ان الكتلة ستطالب بدعم ديوان المحاسبة مالياً حتى يستطيع الديوان القيام بمهامه في الحفاظ على المال العام و أن يكون له الصلاحية بتوظيف وإستقطاب الكوادر اللازمة للقيام بعمله وفق قانونه ووفقاً لخطط التطوير التي ينفذها حالياً.

وخلال اللقاء دار حوار بين رئيس الديوان واعضاء الكتلة الحضور وهم: النائب المهندس محمد السعودي والدكتور تيسير كريشان والنائب محمد المرديات والنائب أسماء الرواحنة والنائب عائشة الحسنات ، حول العديد من القضايا التي تهم العمل التشريعي والرقابي وابدوا كل الدعم والتقدير لدور ديوان المحاسبة المؤسسة الرقابية الدستورية والتي تعتبر الذراع الرقابي لمجلس النواب.





الإدارية النيابية تؤكد ضرورة تفعيل عمل وحدات الرقابة الداخلية

وقدم مديرو وحدات الرقابة الداخلية عددا من المطالب أهمها: تعديل التشريعات الناظمة لعمل وحدات الرقابة الداخلية بما يضمن استقلاليتها الكاملة، وحماية كوادرها وتقديم الحوافز لهم من خلال زيادة علاوتهم الفنية وتقديم الدعم المطلوب لتأهيل كوادريهم وتدريبهم، وضرورة فتح باب التواصل والحوار لتطوير منظومة الرقابة الداخلية مع جميع الجهات ذات الصلة مثل وزارة المالية، وهيئة النزاهة و مكافحة الفساد ، وديوان الخدمة المدنية.

وبين عطوفة رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد، من جهته، أن ديوان المحاسبة يتابع التطورات والممارسات المتعلقة بالمعايير العالمية للرقابة، مشيراً إلى أن بعض المعايير لها شروط لا توافرها أنظمتنا الرقابية.

بتر-

بحثت اللجنة الإدارية النيابية خلال اجتماعها، بتاريخ ٢٠٢١/٨/٤، بحضور رئيسي ديوان المحاسبة عاصم حداد والخدمة المدنية سامح الناصر وعدد من مديري وحدات الرقابة الداخلية، سبل دعم وتعزيز عمل وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة.

وأكد رئيس اللجنة الدكتور علي الطراونة، خلال الاجتماع، ضرورة تفعيل وتعزيز عمل وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات لأنها تعد خط الدفاع الأول عن المال العام.

وأضاف أن وحدات الرقابة تعد ذراعا رقيبيا لديوان المحاسبة في المؤسسات والدوائر، لافتا إلى أهمية توفير السبل التي تمكنها من أداء واجباتها بكفاءة ودون تدخل من أي جهة كانت.

إن ديوان المحاسبة يتابع التطورات والممارسات المتعلقة بالمعايير العالمية للرقابة، مشيراً إلى أن بعض المعايير لها شروط لا تواكبها أنظمتنا الرقابية

رئيس ديوان المحاسبة
عاصم حداد

وحول مطالب مدراء الوحدات الرقابية، أكد عطوفة رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد دعمه لزيادة علاواتهم الفنية نظراً لطبيعة عملهم التي لا تخلو من بعض الصعوبات، إضافة إلى ضرورة إخضاعهم لدورات متخصصة ليتمكنوا من الحصول على شهادات مهنية.

وفيما يتعلق بالتخصصات التي يجب أن تتوفر لدى مشغلي وظيفة مدير الوحدة الإدارية، أوضح حداد أنه لا بد من أن يكون متخصصاً في مجالات الإدارة والمال والقانون.

وأكد الناصر، من جهته، ضرورة ربط وحدات الرقابة بالوزير، لأنه هو من يتحمل المسؤولية أمام مجلس النواب بما يتعلق بوزارته.

ضرورة تفعيل وتعزيز عمل وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات لأنها تعد خط الدفاع الأول عن المال العام

رئيس اللجنة الإدارية النيابية
الدكتور علي الطراونة

وفيما يتعلق بالعلاوة الفنية لموظفي الرقابة الإدارية، أوضح الناصر أن علاواتهم بلغت حوالي ٧٠ بالمائة وهي من أعلى العلاوات الممنوحة.

وفي نهاية الاجتماع، قدمت اللجنة الإدارية عدداً من التوصيات، أبرزها أهمية تعزيز دور ديوان المحاسبة وأذرعته في مؤسسات الدولة دون تدخلات أو ضغوط ليكون هذا الجهاز الرقابي سيد نفسه في اتخاذ قراراته، وأن تشمل الرقابة الجوانب الفنية والإدارية والمالية لتكون التقارير شاملة، إضافة إلى توفير الحماية لموظفي وحدات الرقابة من خلال الاستقلالية لأن عدم الاستقلال يتعارض مع الرقابة ويؤدي إلى عدم الأمان الوظيفي.

ضرورة ربط وحدات الرقابة بالوزير، لأنه هو من يتحمل المسؤولية أمام مجلس النواب بما يتعلق بوزارته

رئيس ديوان الخدمة المدنية
سامح الناصر

تتطلبه معايير التدقيق الدولية والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

و في هذا المجال فقد صدرت عدة تعديلات على قانون الديوان لتواكب ما تتطلبه هذه المعايير و المتغيرات حيث يوجد حالياً قانون معدل لقانون الديوان ما زال يمر في مراحل الدستورية و أبرز ملامح القانون المعدل الحالي أن يتمتع ديوان المحاسبة بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري ، كجهاز رقابي مستقل يمارس مهامه من دون تأثير أو تدخل أو طلب من أي جهة. كما ضمن التعديل أن من مهام الديوان ، مهمة مراقبة المنح والمساعدات، وصلاحيه تدقيق الأنظمة والعمليات المالية المحوسبة والإلكترونية لدى الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

إضافة إلى أنه يمنع توقيف رئيس ديوان المحاسبة أو محاكمته ما لم يصدر قرار من مجلس النواب برفع الحصانة عنه، بإستثناء حالة التلبس مع إبلاغ مجلس النواب بذلك.

إن ديوان المحاسبة وإيماناً منه بأهمية الدور الرقابي الذي يقوم به في مجال الحفاظ على المال العام يتواصل وبشكل دوري بالحوار والتشاور مع الجهات ذات العلاقة سواء في مجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب أو الحكومة ممثلة بمجلس الوزراء بدراسة قانون ديوان المحاسبة وإقتراح التعديلات اللازمة بما يكفل ويضمن قيام الديوان بالمهام المناطة به حسب الأصول.

إعداد

**مساعد الأمين العام للشؤون الإدارية
والمالية
مدير مديرية الشؤون القانونية
سامر مدانات**

إن من أهم مبادئ دولة القانون سيادة الدستور الوطني للدولة ومبدأ الفصل بين السلطات بشكل يحد من سلطة بعضها على بعض ويوفر التوازنات بينها ومراجعة قرارات وأعمال الدولة عن طريق جهة رقابية مستقلة تقدم تقارير موضوعية ومحايدة وشفافة عما قامت به الدولة من الأعمال و القرارات ذات الأثر المالي التي أصدرتها وفقاً لأحكام القانون الخاص بهذه الجهة، ولهذا فإن لأجهزة الرقابة العليا (ديوان المحاسبة) دوراً حيويًا وفعالاً في مراقبة إمتثال الجهات الخاضعة لرقابته للمنظومة التشريعية التي تهدف للحفاظ على المال العام.



وديوان المحاسبة كجهاز أعلى للرقابة والذراع الرقابي للسلطة التشريعية يقوم بهذا الدور انطلاقاً من أحكام المادة (١١٩) من الدستور الأردني التي أولت مهمة مراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها لجهة مستقلة هي ديوان المحاسبة لأن الحفاظ على المال العام مطلب وطني حيث أكد جلالة الملك المعظم في العديد من أوراقه النقاشية و تحديداً الورقة النقاشية السادسة التي أرسى مبدأ سيادة القانون حيث أكد جلالته في هذا السياق «أنه ولضمان سيادة القانون، لا بد من وجود آليات رقابة فعالة متمثلة بأجهزة الحكومة الرقابية كوحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات، وديوان المحاسبة، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد».

ومن هذا المنطلق فإن الرقابة على المال العام يستلزم الشفافية في الإجراءات و القرارات الحكومية مما يتطلب توفير البيئة التشريعية المناسبة لديوان المحاسبة للقيام بالمهام الموكلة اليه بكفاءة وفعالية وان يلائم هذا القانون ما



دور الديوان في تحسين أداء وحدات الرقابة الداخلية بالجهات الخاضعة لرقابته

انتهاء التدريب للعمل ضمن فرق تقييم تعتمد بعملها على آلية تقييم مكتوبة تضمن العدالة. وأهم ما تضمنته أن يتم التقييم من قبل مدققين إثنين يقومان بمناقشة النتائج مع الجهة محل التقييم، ومن ثم يقوم مدققان آخران ممن لم يشاركوا بالتقييم بمراجعة أوراق عمل التقييم تمهيداً لإعداد تقرير التقييم النهائي.

تم البدء بإجراءات التقييم الفعلي لوحدات الرقابة الداخلية اعتباراً من بداية شهر آذار ٢٠٢١، حيث قام المقيمون بطلب بيانات محددة من جميع وحدات الرقابة الداخلية وتمت دراستها مكتبياً ليقوم كل فريق بعد ذلك بزيارات ميدانية الى وحدات الرقابة الداخلية المكلفين بتقييمها، وإستخدام لهذا الغرض نموذج التقييم المعتمد.

بادر الديوان مطلع عام ٢٠٢٠ بالسعي لتحسين أداء وحدات الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة لرقابته، كما عزز إجراءاته بهذا الخصوص بأن ضمن خطته الاستراتيجية ٢٠٢١-٢٠٢٣ هدفاً فرعياً هو (تطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي بالجهات الخاضعة للرقابة)، ولهذه الغاية عمل الديوان مطلع عام ٢٠٢٠ على تحديث معايير تقييم وحدات الرقابة الداخلية وتم اعداد مسودة معايير مستندة لأفضل الممارسات المحددة بالمعايير المحلية والدولية، وتم اقرارها رسمياً بعد مراجعتها المستفيضة من قبل اللجنة المركزية لمعايير الرقابة الداخلية صاحبة الاختصاص حسب النظام، ومن ثم قام دولة رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٤ بتعميمها على جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية.

ولغايات البدء بعمليات التقييم تم تدريب أربعين مدققاً من مدققي الديوان على التقييم بإستخدام المعايير الجديدة خلال شهري كانون ثاني وشباط ٢٠٢١، ومن ثم تم إختيار ثمانية وعشرين منهم بعد

كما تمت أتمتة إجراءات التقييم ليتم التقييم مطلع عام ٢٠٢٢ دون إستخدام أية أوراق، ولهذا الغرض قام الديوان وبجهود ذاتية بإعداد نظام تقييم محوسب يتضمن إجراءات تحقق الدقة المعقولة والشفافية والعدالة ويضمن تقديم تقارير متنوعة تخدم أصحاب القرار ممن يدعمون أداء هذه الوحدات.

كذلك قام الديوان بعقد برامج تدريبية لبعض مديري الوحدات والمدققين في الجهات الخاضعة للرقابة ولهذا الغاية تم عقد دورتين مجانيّتين، كذلك تم إشراك عدد محدود من المدققين ممن طلبوا التدريب بدورات لموظفي الديوان.

النتائج المتوقعة لهذا المشروع

تحسين أداء وحدات الرقابة الداخلية من خلال توجيهها لتطبيق أفضل الممارسات في إجراءات العمل سعياً للتميز وبما يحقق أهداف التدقيق الداخلي التي تتقاطع مع أهداف ديوان المحاسبة.

سيتمكن نموذج التقييم الجديد وحدات التدقيق الداخلي من التعرف على نقاط الضعف والتحديات التي تواجهها وأن تحولها لفرص تحسين.

ستتمكن وحدات الرقابة الداخلية من قياس أدائها ذاتياً بشكل دوري بإستخدام نفس النموذج لإعداد خططها التشغيلية وبرامج عملها وتوجيه مواردها بما يحقق أهدافها.

إعداد

مدير وحدة الرقابة الداخلية

منذر النبر

استقلالية الأجهزة العليا للرقابة

المبدأ الثاني :

استقلالية رؤساء الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة والأعضاء، بما في ذلك ضمان الحفاظ على المنصب والحصانة القانونية في أثناء الأداء العادي لمهامهم.

تحدد التشريعات شروط تعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة والأعضاء

أن الاستعمال المنظم بكفاءة للأموال العامة يعتبر من الشروط الأساسية المسبقة لإدارة الأموال العامة بطريقة سليمة لما له من أثر فعال في اتخاذ القرارات من قبل المسؤولين في الإدارة الحكومية، وحيث أنه لا يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تؤدي مهامها إلا إذا كانت مستقلة عن الجهات الخاضعة للرقابة وكانت تتمتع بالحماية من التأثير والنفوذ الخارجي.

لا يمكن للأجهزة العليا للرقابة ان تضطلع بمهامها بصورة موضوعية وفعالة إلا إذا كانت مستقلة عن الوحدة الخاضعة للرقابة، وفي مامن من التأثير الخارجي

المادة ٢ لإعلان ليما

في المؤسسات التي يتمتع فيها أعضاؤها بصلاحيات جماعية متساوية وإعادة تعيينهم وعملهم وتقاعدهم وإقالتهم.

- يتم تعيينهم أو إعادة تعيينهم أو إقالتهم وفقا لإجراء يضمن استقلاليته عن السلطة التنفيذية.

- يكون تعيينهم لمدة طويلة كافية ومحددة حتى يتمكنوا من أداء المهام المنوطة بهم دون الخوف من العقاب.

- تكون لديهم حصانة ضد الملاحقة القضائية بخصوص أي عمل سابق أو حاضر نتج عن الأداء العادي والطبيعي لمهامهم.

ولتتمكن تلك الأجهزة من تحقيق أهدافها ينبغي أن تتمتع بالاستقلال الوظيفي والتنظيمي اللازم للقيام بالمهام المكلفة بها، وأن تكون استقلاليته مضمونة ضمن قانونها.

وفي هذا الإطار فقد تم وضع مبادئ متعلقة بالاستقلالية من قبل الانتوساي ضمن (INTOSAI-P) والتي تضمنت عدة وسائل تساهم بتحقيق الاستقلالية بكفاءة عالية واستخدام ضمانات مختلفة ووسائل احترازية لتحقيق الاستقلالية.

المبدأ الأول :

وجود إطار دستوري ونظامي قانوني مناسب وفعال وأحكام تطبيقية واقعية خاصة بهذا الإطار: حيث يتطلب المبدأ وضع تشريعات تحدد بالتفصيل مدى استقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

المبدأ الثالث :

صلاحية واسعة كافية وحرية التصرف التامة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في أداء مهامها: -

ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تتمتع بالسلطة الكافية لرقابة: -

- استعمال الأموال والموارد أو الموجودات العامة من قبل جهة مستلمة أو منتفعة بغض النظر عن طبيعتها القانونية.
- تحصيل الإيرادات المستحقة للحكومة أو الجهات الحكومية.
- قانونية ونظامية الحسابات الحكومية أو حسابات الجهات الحكومية.
- الوقوف على جودة الإدارة المالية وإعداد التقارير.
- العمليات الحكومية أو عمليات الجهات الحكومية من منظور عناصر الاقتصادية والكفاءة والفعالية.

وما عدا الحالات التي يطلب منها القانون فعل ذلك، لا تقوم الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة برقابة سياسة الجهات الحكومية، بل تقتصر فقط على رقابة تنفيذ السياسات، ومع احترام الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة للقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية، التي تطبق عليها فإنها متحررة من أي توجيه أو تدخل من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية.

- عند اختيار مواضيع الرقابة.
- عند التخطيط لعملياتها الرقابية وبرمجتها وإنجازها وإعداد تقاريرها ومتابعتها.
- عند تنظيم وإدارة جهازها الرقابي.
- عند فرض عقوبات عندما يكون تطبيق العقوبات جزءا من صلاحية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.
- ولا ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بأي شكل من الأشكال أن تتدخل أو تعطي

الانطباع بأنها تتدخل في إدارة الجهات الخاضعة لرقابتها، وأن تضمن عدم قيام موظفيها بتكوين علاقات وثيقة مع الجهات الخاضعة للرقابة، ورغم أن للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة حرية التصرف التامة في أداء المهام المناطة بها، فإنه يجب عليها أيضا أن تتعاون مع الجهات الحكومية والعامة التي تسعى إلى إدخال تحسينات على استخدام وإدارة الأموال العامة.

ويتعين على الأجهزة أن تستخدم معايير العمل والرقابة المناسبة، وأن تلتزم بقواعد السلوك الوظيفي، وأن تقدم تقريرا سنويا خاصا بالأنشطة التي تقوم بها السلطة التشريعية ومؤسسات الدولة الأخرى بمقتضى الدستور والقوانين وتنظيم وإدارة جهازها الرقابي ونشرها للجمهور.

المبدأ الرابع :

الوصول غير المقيد للمعلومات:

ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تتمتع بالسلطات الكافية للحصول بشكل غير مقيد ومباشر وحر وفي الوقت المناسب على كافة الوثائق والمعلومات اللازمة لأداء مهامها القانونية على نحو صحيح.

المبدأ الخامس :

حق وواجب إعداد تقارير بشأن أعمالها:

لا يجوز تقييد حرية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في إعداد تقارير بشأن نتائج أعمالها الرقابية فينبغي بموجب القانون أن ترفع تقريرا بشأن نتائج رقابتها المالية على الأقل مرة في كل سنة.

المبدأ السادس :

حرية تقرير محتوى تقارير الرقابة المالية وتوقيتها ونشرها وتوزيعها:

للتأكد من أن الجهات المشمولة بالرقابة قد عالجت بطريقة صحيحة ملاحظاتها وتوصياتها بالإضافة إلى الملاحظات والتوصيات التي رفعتها السلطة التشريعية أو إحدى لجانها أو رفعتها لمجالس إدارة الجهات المشمولة بالرقابة ، وترفع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تقارير متابعتها إلى السلطة التشريعية أو إحدى لجانها وإلى مجلس إدارة الجهة المشمولة بالرقابة ، كلما كان ذلك مناسباً ، للنظر فيها واتخاذ إجراءات بشأنها حتى في الحالات التي يكون فيها للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة سلطة قانونية خاصة بها للمتابعة وفرض العقوبات .

المبدأ الثامن :

الاستقلال الذاتي المالي والإداري وتوفير الموارد البشرية والمادية والنقدية المناسبة: ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تتمتع بالموارد البشرية والمادية والنقدية اللازمة والمعقولة ولا ينبغي للسلطة التنفيذية التحكم في طريقة الوصول إلى هذه الموارد أو توجيهها، وتقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بإدارة ميزانيتها كما أنها حرة في تخصيص هذه الميزانية بما تراه مناسباً. وتكون السلطة التشريعية أو إحدى لجانها مسؤولة عن ضمان توفير الموارد اللازمة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة؛ لكي تتمكن من القيام بالمهام المنوطة بها، ويحق للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تلجأ مباشرة إلى السلطة التشريعية إذا كانت الموارد المتاحة غير كافية ولا تسمح لها بالقيام بمهامها .

إعداد هيئة التحرير

المصدر:

-الموقع الرسمي لمنظمة «الانتوساي» على شبكة المعلومات الدولية (www.intosai.org)
- (INTOSAI-P 10) إعلان مكسيكو بشأن الاستقلالية

يجب أن تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بحرية تقرير محتوى ومضمون تقاريرها الرقابية، فضلاً عن حقها في إبداء الملاحظات ورفع التوصيات في تقاريرها الرقابية، مع الأخذ في الاعتبار كلما كان مناسباً وجهة نظر الجهات المشمولة بالرقابة.

وتحدد الهيئة التشريعية حداً أدنى للشروط المتعلقة بإعداد تقارير الرقابة المالية من قبل الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة كلما كان ذلك مناسباً ، وتحدد أيضاً مواضيع معينة يجب أن تخضع إلى رأي أو شهادة رقابة رسمية.

وتتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بحرية تحديد الوقت المناسب لتقريرها ما لم يفرض القانون شروطاً معينة خاصة بإعداد تقارير الرقابة المالية.

ويجوز للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تلبى طلبات معينة لإجراء تحقيقات أو رقابة مالية من السلطة التشريعية كافة أو إحدى لجانها أو من الحكومة، كما تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بحرية نشر تقاريرها وتوزيعها بعد تقديمها وطرحها بصفة رسمية على السلطات المختصة كما ينص على ذلك القانون.

المبدأ السابع :

وجود آليات متابعة فعالة للتوصيات التي ترفعها الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة: تقدم الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تقاريرها إلى السلطة التشريعية أو إحدى لجانها أو إلى مجلس إدارة الجهة المشمولة للعرض ومتابعة توصيات محددة بالرقابة، كلما كان ذلك مناسباً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، ولدى الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أنظمة داخلية للمتابعة خاصة بها



إطار نظام رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

حيث يشمل العناصر التالية:

١. مسؤوليات القيادة عن الجودة .
٢. المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة .
٣. قبول واستمرارية العلاقات مع العملاء والمهام الخاصة .
٤. الموارد البشرية .
٥. أداء المهمة .
٦. المراقبة (monitoring) .

في ضوء الأهمية البالغة لمسألة جودة الأعمال الرقابية ولمواجهة التحدي الرئيسي الذي يواجه الأجهزة العليا للرقابة والمتمثل بتقديم خدمات رقابية ذات جودة عالية، فقد قامت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بوضع إطار عام لنظام رقابة الجودة لمساعدة الأجهزة الرقابية في إنشاء نظام مناسب لرقابة الجودة والحفاظ عليه و يتناسب مع تكليفها وظروفها ويستجيب لمخاطر الجودة.

وحيث أن هدف الجهاز الأعلى للرقابة هو إيجاد نظام لرقابة الجودة والالتزام به من أجل تزويده بتأكيد معقول فيما يخص امتثال الجهاز الأعلى للرقابة وموظفيه بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، وأن تكون التقارير الصادرة مناسبة وملائمة في الظروف القائمة. فقد تم وضع هذا النظام ليكون جزءا رئيسيا من استراتيجيات الأجهزة العليا للرقابة



وفيما يلي عرض لعناصر رقابة الجودة على مستوى الجهاز الأعلى للرقابة وعلى مستوى المهام الرقابية.

أولاً: عناصر نظام رقابة الجودة على مستوى الجهاز الأعلى للرقابة:

يستخدم المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI ١٤٠) عناصر إطار رقابة الجودة التي حددها معيار التدقيق الدولي لرقابة الجودة (ISQC - ١) مع تكييفها مع بيئة القطاع العام، حيث يتضمن كل عنصر من عناصر إطار رقابة الجودة ضمن (ISSAI ١٤٠) ما يلي:

- المبدأ الرئيسي كما ورد بالمعيار الدولي لرقابة الجودة.
- المبدأ الرئيسي الذي تم تبنيه من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- إرشادات التطبيق للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وتتمثل عناصر إطار رقابة الجودة ضمن (ISSAI ١٤٠) فيما يلي:

العنصر الأول : مسؤوليات القيادة المتعلقة بالجودة داخل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المبدأ الرئيسي المعدل للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	المبدأ الرئيسي للمعيار الدولي لرقابة الجودة (١)
يجب على كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة صياغة سياسات وإجراءات مصممة لتعزيز ثقافة داخلية تعتبر أن الجودة أمر أساسي في أداء كافة أعمالها، ويجب أن يضع مثل هذه السياسات والإجراءات رئيس الجهاز حيث يتحمل المسؤولية العامة عن نظام رقابة الجودة.	ينبغي أن تضع الشركة سياسات مصممة لتعزيز وجود ثقافة داخلية بأن الجودة عنصر أساسي في أداء العمليات، وينبغي أن تقتضي مثل هذه السياسات والإجراءات من المدير التنفيذي للشركة (أو من يكافئه من المنصب) أو في حال كان مناسباً، المجلس الإداري للشركاء في الشركة (أو من يكافئه) تحمل المسؤولية المطلقة فيما يخص نظام رقابة الجودة في الشركة.

أمثلة عن السياسات والإجراءات التي يمكن للجهاز أن ينفذها ليستجيب لمتطلبات هذا العنصر:

١. أن يقع تفويض رسمي للمسؤولية (من الناحية العملية) عن مراقبة ضمان الجودة لشخص له المؤهلات والسلطة المناسبة.
٢. أن تنشئ قيادة الجهاز وظيفة ضمان الجودة بما يكفل أن تفضي السياسات والإجراءات إلى أداء عمل يحترم المعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية وأن تكون التقارير الرقابية الصادرة مناسبة في ظل الظروف القائمة.
٣. أن ينظر إلى عملية نظام رقابة الجودة باعتبارها فرصة للتحسين.
٤. أن تشدد الخطط الاستراتيجية على أن المتطلب الأكبر للجهاز هو تحقيق الجودة في كافة مهامها الرقابية .
٥. أن تكفل قيادة الجهاز وجود موارد كافية لوضع إجراءات رقابة الجودة وتوثيقها وتنفيذها.
٦. أن تكفل قيادة الجهاز أن رسائلها وتوجيهاتها لكافة الموظفين تشدد على أهمية التنفيذ المتصل بسياسات الجهاز وإجراءاته لرقابة الجودة، وأن تكون هذه الرسائل مضمنة في وثائق الجهاز الداخلية ومواده التدريبية ومنعكسة في تقييم الأداء.

العنصر الثاني: متطلبات السلوك الأخلاقي ذات العلاقة

المبدأ الرئيسي المعدل للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.	المبدأ الرئيسي للمعيار الدولي لرقابة الجودة (١)
يجب على كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة صياغة سياسات وإجراءات مصممة لتقدم له تأكيداً معقولاً أن الجهاز وجميع موظفيه، وأي من الأطراف المتعاقدة معه لتأدية أعمال له ملتزمون بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات العلاقة.	ينبغي أن تضع الشركة سياسات وإجراءات مصممة لتزودها بتأكيد معقول حول امتثال الشركة وموظفيها لمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات العلاقة.

أمثلة عن السياسات والإجراءات التي يمكن للجهاز أن ينفذها ليستجيب لمتطلبات هذا العنصر:

١. تقييم الاستقلالية المؤسسية بالاعتماد على إعلاني ليمما ومكسيكو.
٢. ضمان وجود مدونة للسلوك المهني وتوقيع كافة موظفي الجهاز عليها، والتأكيد المستمر على أهمية الالتزام بالمدونة.
٣. التأكد من أن موظفي الجهاز قد فهموا المعايير والأعراف الأخلاقية المختلفة التي تحكم سلوكهم.
٤. تنفيذ سياسات وإجراءات تشدّد وتعالج المخاطر التي تهدد الاستقلالية والإخلال بها.

العنصر الثالث: القبول والاستمرار

المبدأ الرئيسي المعدل للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.	المبدأ الرئيسي للمعيار الدولي لرقابة الجودة (١)
يجب على كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة صياغة سياسات وإجراءات مصممة لتقدم له تأكيداً معقولاً أنه سيقوم بمهام الرقابة وغيرها من الأعمال فقط إذا كان الجهاز:	ينبغي أن تضع الشركة سياسات وإجراءات لقبول واستمرار العلاقات مع العملاء وعمليات محددة، مصممة لتزويدها بتأكيد معقول على أنها ستنفذ أو ستستمر في علاقات وعمليات فقط عندما تكون الشركة:
أ- مؤهلاً للقيام بالعمل ولديه القدرات بما فيها الوقت والموارد للقيام بذلك.	أ- مؤهلة لأداء العملية وتمتلك القدرات، بما في ذلك الوقت والموارد للقيام بها.
ب- باستطاعته الامتثال لمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة.	ب- قادرة على الامتثال لمتطلبات السلوك الأخلاقي.
ج- قد أخذ بعين الاعتبار نزاهة الجهة الخاضعة للرقابة ودرس كيفية التعامل مع المخاطر على الجودة التي قد تنشأ.	ج- قد أخذت بعين الاعتبار نزاهة العميل ولا تمتلك معلومات قد تقودها إلى الاستنتاج بأن العميل يفتقر إلى النزاهة.
ويجب أن تعكس السياسات والإجراءات نطاق العمل الذي يقوم به كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة. في الكثير من الأحيان ليس هناك خيارات لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول الأعمال التي تقوم بها، حيث تقوم بالعمل بثلاث فئات واسعة وتتمثل بالأعمال المطلوبة منها بموجب تكليفها القانوني	

أمثلة عن السياسات والإجراءات التي يمكن للجهاز أن ينفذها ليستجيب لمتطلبات هذا العنصر:

في ضوء تقدير الجهاز لمدى توافره على الكفاءة والقدرة والموارد اللازمة لتنفيذ المهمة الرقابية، يجب أن ينظر فيما إذا قد تهيأت له العناصر التالية:

- معرفة كافية بمهام الجهة الخاضعة للرقابة أو موضوع الرقابة،
- عدد كاف من الموظفين من ذوي الكفاءة والقدرة،
- القدرة على انتداب خبراء عند الضرورة.
- القدرة على إتمام المهمة الرقابية.
- وجود أفراد من ذوي المؤهلات اللازمة لإجراء مراجعة رقابة جودة المهمة الرقابية،
- معرفة بالمتطلبات التنظيمية ومتطلبات الإبلاغ للجهة الخاضعة للرقابة.

العنصر الرابع: الموارد البشرية.

المبدأ الرئيسي للمعيار الدولي لرقابة الجودة (١)	المبدأ الرئيسي المعدل لأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
ينبغي أن تضع الشركة سياسات وإجراءات مصممة لتزودها بتأكيد معقول على أنها تمتلك عددا كافيا من الموظفين الذين يتمتعون بالكفاءة والقدرات والالتزام بالمبادئ الأخلاقية اللازمة من أجل:	يجب على كل جهاز أعلى للرقابة المالية والمحاسبة صياغة سياسات وإجراءات مصممة لتقديم له تأكيد معقولا أن لديه ما يكفي من الموارد (الموظفون حيثما كان ذلك مناسباً، والأطراف المتعاقدة للقيام بالأعمال للجهاز) والكفاءة والقدرات والالتزام بمبادئ السلوك الأخلاقي اللازمة لـ:
أ- أداء عمليات وفقا للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها،	أ- القيام بمهامه وفقا للمعايير ذات الصلة والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة.
ب- تمكين الشركة أو شركاء العملية من إصدار التقارير المناسبة في ظل الظروف القائمة.	ب- تمكين الجهاز من إصدار تقارير مناسبة للظروف.

أمثلة عن السياسات والإجراءات التي يمكن للجهاز أن ينفذها ليستجيب لمتطلبات هذا العنصر:

١. التوظيف: ينتدب الجهاز موظفين بالعدد الكافي من ذوي القدرة والكفاءة والالتزام بالمبادئ الأخلاقية وفق مسار يكفل توظيف أشخاص بالموصفات المناسبة.

٢. تقييم الأداء والترقية والتنمية المهنية يتم تصميم هذه السياسات والإجراءات لتعزيز الالتزام والتنمية المهنية والتطور الوظيفي.

٣. الكفاءات والقدرات: ينبغي أن تشدد السياسات والإجراءات على الحاجة إلى مواصلة التدريب لكافة مستويات الموظفين. وعلى الجهاز أن يوفر الموارد اللازمة لتدريب الموظفين ومساعدتهم على تنمية الكفاءات والقدرات اللازمة والحفاظ عليها.

٤. تقدير الاحتياجات من الموظفين: تشمل وظيفة الإدارة الفعالة للموارد البشرية تحديد الاحتياجات من الموظفين في كافة المستويات.

العنصر الخامس: تأدية المهام الرقابية وغيرها من الأعمال.

المبدأ الرئيسي المعدل للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.	المبدأ الرئيسي للمعيار الدولي لرقابة الجودة (١)
يجب على كل جهاز أعلى للرقابة صياغة سياسات وإجراءات مصممة لتقدم له تأكيداً أنه يؤدي مهامه وفقاً للمعايير ذات الصلة والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة، وأنه يصدر تقارير تلائم الظروف، ويجب أن تتضمن مثل هذه السياسات والإجراءات ما يلي: أ- المسائل المتعلقة بالتشاور لتعزيز الاتساق في جودة المهمات الرقابية. ب- مسؤوليات الإشراف. ج- مسؤوليات مراجع الحسابات.	ينبغي أن تضع الشركة سياسات وإجراءات مصممة لتزودها بتأكيد معقول على أن العمليات مؤداة وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها، وأن الشركة أو شريك العملية يصدر تقارير مناسبة في الظروف القائمة، وينبغي أن تتضمن مثل هذه السياسات والإجراءات ما يلي: أ- المسائل المتعلقة بتعزيز الاتساق في جودة أداء العملية. ب- مسؤوليات الإشراف. ج- مسؤوليات المراجعة.

أمثلة عن السياسات والإجراءات التي يمكن للجهاز أن ينفذها ليستجيب لمتطلبات هذا العنصر:

١. مراجعة رقابة جودة المهمة الرقابية: توفر مراجعة رقابة جودة للمهمة الرقابية من خلال إجراء تقييم موضوعي حول الأحكام الهامة التي أصدرها فريق العمل والاستنتاجات التي توصل إليها الفريق في صياغة التقرير. مع الأخذ بالاعتبار ما يلي:

- ربط طبيعة المراجعة ونطاقها بمدى التعقد والمخاطر والمتطلبات التنظيمية، وغيرها، ذات الصلة بالجهة المستهدفة بالمراجعة..

- تحديد شروط مراجعي رقابة جودة المهمات الرقابية، ومنها الخبرة الفنية الكافية والمناسبة، والسلطة الكافية للعمل بصفة مراجع رقابة جودة المهمات الرقابية، والاستجابة إلى شرط الموضوعية.

- توثيق نتائج مراجعة رقابة جودة المهمات الرقابية.

٢. اختلاف الرأي: ينبغي أن تكون للجهاز سياسات وإجراءات للتعامل مع اختلافات الرأي داخل فريق المهمة الرقابية .

٣. وثائق المهمة الرقابية: ينبغي أن تكون للجهاز سياسات وإجراءات تقتضي من فرق المهمات الرقابية إعداد جمع الملفات المتعلقة بالمهمة الرقابية في الوقت المحدد.

العنصر السادس: المراقبة/أو المتابعة (monitoring).

المبدأ الرئيسي للمعيار الدولي لمراقبة الجودة (١)	المبدأ الرئيسي المعدل للأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة.
ينبغي أن تضع الشركة عملية مراقبة مصممة لتزودها بتأكيد معقول على أن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة مناسبة وملائمة وتعمل بفعالية، ويتعين على هذه العملية أن:	يجب على كل جهاز أعلى للمراقبة المالية والمحاسبة إنشاء عملية مراقبة مصممة لتقدم له تأكيداً معقولاً أن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة هي ذات صلة وكافية وتعمل بفاعلية. ويجب على عملية المراقبة:
أ- تشمل على اعتبار وتقييم مستمرين لنظام رقابة الجودة في الشركة بما في ذلك إجراء فحص على أساس دوري لعملية منجزة واحدة على الأقل لكل شريك عملية.	أ- أن تشمل على دراسة وتقييم مستمرين لنظام الجهاز الخاص برقابة الجودة بما فيها مراجعة لعينة من المهام التي تم الانتهاء منها عبر مجموعة الأعمال التي قام بها الجهاز.
ب- تقتضي توكيل مسؤولية عملية المراقبة لشريك أو شركاء آخرين يملكون خبرة وسلطة في الشركة لتحمل تلك المسؤولية.	ب- أن تتطلب إسناد المسؤولية عن عملية المراقبة إلى فرد أو أفراد لديهم خبرة وصلاحيات مناسبة وكافية في الجهاز لتولي هذه المسؤولية.
ج- تقتضي عدم إشراك أولئك الأشخاص الذين يؤدون العملية أو مراجعة رقابة جودة العمليات.	ج- أن تتطلب أن يكون أولئك الذين يقومون بالمراجعة مستقلون (ألا يكونوا قد اشتركوا في المهمة أو في أي مراجعة لمراقبة جودة المهمة).

أمثلة عن السياسات والإجراءات التي يمكن للجهاز أن ينفذها ليستجيب لمتطلبات هذا العنصر:

١. يضع الجهاز مسارا يمكنه من إجراء مراقبة مستقلة للالتزام بسياسات رقابة الجودة وإجراءاتها بما يكفل تقييما:

- لمدى الامتثال للمعايير المهنية وغيرها من المتطلبات التنظيمية.
- لمدى التصميم المناسب والتنفيذ الفعال لنظام رقابة الجودة الراهن.
- لمدى تنفيذ سياسات الجهاز وإجراءاته في مجال رقابة الجودة من أجل أن تكون التقارير التي يتولى إصدارها مناسبة.

٢. يكفل الجهاز أن مسار المراقبة يقوم على النظر في نظام رقابة الجودة وتقييمه على نحو متصل، وأن يتم تنفيذ فحص المهمات الرقابية على نحو دوري.

إضافة للعناصر أعلاه يلاحظ المعيار الدولي لمراقبة الجودة (١) الحاجة إلى توثيق سياسات الشركة وإجراءاتها وإيصالها للموظفين.

إعداد هيئة التحرير

قائمة المراجع:

- دليل ضمان الجودة للأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة / لجنة المعايير المهنية والرقابية - المنظمة العربية للأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة.
- المعيار الدولي لمراقبة الجودة (ISQC-1) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الرقابة و ضمان الجودة (IAASB) والمعد من طرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).
- المعيار الدولي لمراقبة الجودة لتدقيق البيانات المالية رقم (ISA ٢٢٠) والمعد من طرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).
- معيار رقابة الجودة للأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة (ISSAI ١٤٠).
- معيار ضبط الجودة لإجراء رقابة على البيانات المالية (ISSAI ٢٢٢٠).



إدارة الموجودات العامة

إن عملية تسجيل الموجودات من العمليات المهمة للغاية في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء. حيث تعتبر أداة تسجيل تفصيليه بالموجودات التي يمتلكها أو تسيطر عليها المنشأة والتي يمكن أن تستخدم في تحديد الوضع الحالي للموجودات والوقت المناسب لإستبدالها بالموجودات وأماكن تخزينها.

دور أجهزة الرقابة في تعزيز إدارة الموجودات والمشتريات العامة:

يعتبر دورالأجهزة الرقابية مهماً في تعزيز إدارة الموجودات في العديد من الدول بإعتبارها هيئة رقابية عليا مستقلة للتدقيق الحكومي . كما أنها تتمتع بصلاحيات تدقيق واسعة، إضافة إلى أن أجهزة الرقابة العليا تقوم بالرقابة على إدارة الموجودات بشكل عام لمحاربة السلوك الخاطئ مثل غسل الأموال.

تعد إدارة الموجودات المكون الأساسي في الحكومة الرشيدة كونها واجبة الإنسجام والتكامل مع التخطيط المالي والإستراتيجي المشترك للمنشأة.

يلعب تقييم إدارة الموجودات العامة دوراً مهماً عند تنفيذ الجهاز الرقابي لأعمال التدقيق. من أجل أن تسعى للوصول الى أفضل قيمة للأموال حول كيفية إدارة الحكومة للموجودات العامة والتي يمكن تعريفها بأنها « أي ملكية للدولة ملموسة أو غير ملموسة ملائمة لسداد الديون ويمكن إعتبارها أحد الأصول». حيث يعد الإطار العام لإدارة الموجودات العامة مهما كونه يساعد المدققين على تقييم أفضل لأداء الموجودات لتحقيق أهداف المنشأة وحاجات المستخدم النهائية. كما يضع إطار العمل معاييراً لدور أجهزة الرقابة العليا في تعزيز الحوكمة الرشيدة للموجودات العامة فضلاً عن سياسة أجهزة الرقابة العليا في التخطيط وإدارة أعمال التدقيق الخاصة بإدارة موجوداتها .

المخاطر في المشتريات الحكومية للموجودات العامة:

تعد إدارة المخاطر جزء مهم من حملة تحسين الجودة الشاملة ومستوى أنشطة المشتريات الحكومية كونها تهتم بضمان تحديد المخاطر المحتملة في وقت مبكر ، وإختيار أفضل الخيارات المتاحة لإدارتها للحد من التعرض للمخاطر الواسعة. وفي هذا المعنى تتقاطع أهداف الحكومة بشكل وثيق مع تلك في القطاع الخاص لتحقيق أفضل نتائج للمشروع بكفاءة وفاعلية أكثر مع هيكل مناسب من المخاطر والعوائد.

تنشأ المخاطر بسبب الشكوك بالمستقبل وقد ينشأ الكشف عن المخاطر من احتمالية الخسارة الاقتصادية أو المالية أو الاجتماعية ، ويمكن أيضاً أن يكون سببها التغيرات في العلاقات بين الأطراف المشاركة في تجهيز وملكية وتشغيل وصيانة الموجودات للأغراض العامة أو الخاصة، حيث توفر إدارة المخاطر طريقة منظمة للتقييم والتعامل مع المخاطر المستقبلية من التعهدات وبشكل تقليدي. أن الآثار المترتبة على الأحداث والتغيرات في البيئة المادية والاجتماعية والإقتصادية في المستقبل تثير القلق، كما أن مصطلح إدارة «يعني أن المخاطر يمكن أن تعامل بطريقة منظمة وليس بطريقة عشوائية».

وتصمم عمليات ادارة المخاطر لمساعدة المخططين و المديرين في تحديد المخاطر الكبيرة ووضع تدابير لمعالجتها وعواقبها وهذا يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر فعالية وكفاءة وزيادة اليقين بشأن النتائج وتقليل الكشف عن المخاطر في مراحل لاحقة من المشروع. ويتم التركيز على تسليم الكفاءة والفاعلية ويتم توجيه إدارة المخاطر من أجل ضمان تحقيق نتائج أكثر ايجابية وموثوق بها من حيث التوقيت والتكلفة وجودة المشروع والخدمات التي يتم توفيرها.

كما أن الادارة العامة تمول من موازنة الدولة وتدام من خلال المشتريات الحكومية من السلع والخدمات بالإضافة إلى التحويلات الحكومية وكذلك سداد الدين العام الذي يشكل النفقات الحكومية كون أن المشتريات الحكومية من السلع والخدمات التي لا تنطبق فقط على الانفاق على الادارة ، لكن تنطبق أيضاً على الدفاع الوطني وحماية النظام العام والرعاية الصحية والثقافة والعلوم والبحوث ، وايضاً إستثمار الدولة في تطوير البنية التحتية ؛ لذا فإن المؤسسات العامة تعتبر من جهات الشراء المؤثرة المهمة للسلع والخدمات .

ومن هذا المنطلق يعتبر بيع السلع والخدمات للحكومة امراً جوهرياً لها أو المصدر الوحيد للدخل ، وهذا يؤدي بدوره إلى إجراءات للحصول على العقود العامة من خلال الوسائل غير الشرعية بما في ذلك إفساد المسؤولين أو الممارسات الاحتيالية .

ينظم نظام المشتريات الحكومية قواعد وإجراءات منح العقود العامة وتدابير الحماية القانونية وضوابط منح العقود العامة والسلطات المختصة فيما يتعلق بالمسائل التي يتناولها هذا النظام. حيث يفرض على الجهة المانحة للعقد إعداد إجراءات منح العقد بطريقة تضمن المنافسة العادلة والمساواة في المعاملة بين مقدمي العروض، كما يجب على مقدمي العروض أيضاً أن يستوفوا شروطاً معينة للتنافس على العقود العامة بالرغم من الضمانات القانونية وذلك حتى يتمكن من إستبعاد الممارسات غير العادلة في إجراءات العقد.

هنالك الكثير من الحوافز والتقنيات لمثل هذا الإحتيال في إجراءات منح العقود، فلم يعد من الضروري أن يستخدم الجاني الممارسات الإحتيالية في مرحلة المنافسة على العقد، ولكن خلال مرحلة تنفيذ العقد يمكن أن تكون هناك حالات من التحايل وإستخدام وسائل ومبالغ مالية فيها لإنجاز المهمة، ومثال ذلك استخدام الفواتير المستعجلة.

وكجزء من إعادة النظر عن كيفية تقديم الحكومة للقدرات وأدوار مزودي القطاع العام من الخدمات، تفكر العديد من الجهات الحكومية في الانخراط في مجموعة من الأنشطة الجديدة أو المختلفة خارج نطاقها التقليدي، حيث تعد إدارة المخاطر عنصراً بالغ الأهمية في التخطيط الاستراتيجي لجميع الاطراف المشاركة في العلاقات والأنماط الجديدة لتقديم الخدمة التي تطورت.

تتولى العديد من المنظمات القيام بمشاريع تنطوي على نفقات رأسمالية كبيرة أو مجموعة من المشاريع ذات الصلة التي تشكل معا ثلاثة جوانب من المشاريع أو البرامج الكبيرة تجعل إدارة المخاطر مرغوباً بها المبينة أدناه:-

١. حجم الموجودات قد يكون هناك خسائر محتملة كبيرة ما لم تتم إدارتها بعناية وعلى العكس يمكن أن تحقق مكاسب محتملة كبيرة إذا تم إدارة المخاطر بشكل جيد.

٢. التدفقات النقدية غير المتوازنة للموجودات والتي تتطلب إستثمارات أولية كبيرة قبل أن يتم الحصول على عوائد مجدية في هذه الظروف وخاصة بالنسبة للموجودات قد يكون هناك حالة من الشك حول التدفقات النقدية المستقبلية نظراً لتغير الظروف الاقتصادية والتقدم في التكنولوجيا وتغيير أنماط الطلب على المنتجات أو الخدمات المنافسة الجديدة أو متطلبات التشغيل المختلفة بالنسبة للمشاريع التي لها اثار اجتماعية أو بيئية كبيرة ، كما قد لا تكون الفوائد قابلة للقياس بسهولة من حيث النقد، وقد تتغير القيم الاجتماعية خلال العمر الإنتاجي للموجودات ،ان مثل هذه العوامل ينبغي تقييمها وإدارتها لضمان استثمار رأس المال الجدير بالاهتمام

٣. مشروعات القطاع العام الكبيرة قد تنطوي على درجة من مشاركة القطاع الخاص اما في شكل استثمارات القطاع الخاص مباشرة أو بالظوع في عمليات من خلال عمر الموجودات المملوكة للحكومة وقد يتطلب ذلك المزيد من التركيز على المخاطر لاسيما لتحديد وإدارة أية مخاطر متبقية للحكومة.



إعداد

مدير مديرية الرقابة على قطاع الإدارة
والأمن والطاقة

محمود الغزاوي



حوكمة القطاع العام

يعرف القرآن الكريم الحوكمة بأنها تحقيق العدالة وسيادة الاخلاق واحترام الحقوق والواجبات في المجتمع ، قال تعالى في سورة المائدة (الآية ٨)

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ »

تعرف الحوكمة في القطاع العام بأنها «مجموعة التشريعات والسياسات والهيكل التنظيمية والإجراءات والمعايير والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي توجه وتدار فيها الدائرة الحكومية لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام صارم للمساءلة لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جانب وتوفير الخدمات الحكومية بعدالة من جانب آخر».

تعد الحوكمة أو كما يطلق عليها في الإنجليزية (governance) من أهم المتطلبات والضروريات الحتمية التي أضحت تطبيقها أساساً في الآونة الأخيرة، لضمان تنظيم العمل في منظمات القطاع الخاص والعام على كل من المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لغرض وضع قواعد ومبادئ لإدارة المؤسسات والرقابة عليها، وتطبيق أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة فيها لتشمل هذه القواعد المتينة ليس فقط منظمات القطاع الخاص فحسب، بل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع العام.

فأصبحت مطلباً أساسياً لضمان تطور القطاع الحكومي واتخاذ القرارات الرشيدة التي تراعي متطلبات وتوقعات جميع المعنيين والمستفيدين من خدمات القطاع الحكومي، وأن تطوير أنظمة عمل متكاملة وتحديد المسؤوليات وأطر العمل والالتزام بها وتنفيذ ما تنظمه يضع الأسس الصحيحة للحوكمة والإدارة الرشيدة. وتعزيز ثقافة والإبداع ونشرها على كل مستويات العمل الحكومي لجعل الحكومة في مصاف العالمية.

٣. تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض خاصة.
٤. تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين.
٥. تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة.
٦. العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحقيق الاستقرار المالي للدوائر الحكومية.
٧. رفع مستوى قدرات الدوائر الحكومية من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي عن طريق المتابعة والتقييم بشكل مستمر.
٨. إنشاء أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المؤسسي وتخفيف آثار المخاطر والأزمات المالية.

مسؤولية التطبيق:

لا يتطلب تطبيق الحوكمة استحداث وحدة تنظيمية جديدة في الدائرة الحكومية حيث تتولى الإدارة العليا مسؤولية تطوير واعتماد هيكل الحوكمة للدائرة، على أن يتم مراجعته وتحديثه ليعكس التغيرات المستجدة التي تلائم أعمال الدائرة وأنشطتها.

محددات الحوكمة في القطاع العام:

- أ. محددات داخلية تعنى باتخاذ القرار، توزيع السلطات وضبط العلاقات التفاعلية بين مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية.
- ب. محددات خارجية يقصد بها القوانين التنظيمية المتعلقة بالمساءلة والمحاسبة وكذلك الهيئات المتدخلة في عمل المؤسسات كمكاتب التدقيق المالي والاستشارات القانونية.
- ومما يجب التوقف عنده، أن حوكمة القطاع العام تستوجب إقامة إطار قانوني وتنظيمي فعال، يوضح صلاحيات واختصاصات مجالس إدارة المؤسسات العامة لتنفيذ مهمتها فيما يخص القيادة والرقابة.

باختصار فإن الحوكمة هي الترتيبات التي تقوم بها الدائرة الحكومية من أجل ضمان تحقيق النتائج المطلوبة من قبل الأطراف ذات العلاقة، إن الحوكمة تضع الإطار لاتخاذ القرار الأخلاقي والإجراءات الأخلاقية للإدارة داخل المؤسسة على أساس من الشفافية والمحاسبة والأدوار الواضحة للعاملين، وتحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة.

أهداف الحوكمة:

- تعتبر الدائرة الحكومية ذات حوكمة جيدة إذا امتلكت الأطر التشريعية والتنظيمية والاجرائية (التشريعات، الهياكل التنظيمية، العمليات، الأنظمة، ...)، التي تمكنها من:
١. الأداء الجيد: إدارة البرامج وتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية.
 ٢. إدارة برامجها إدارة ناجحة.
 ٣. تقديم خدمات بكفاءة وفعالية.
 ٤. تطبيق الشفافية والنزاهة.
 ٥. المطابقة بين اتخاذ القرارات والإجراءات الإدارية وفقاً للتشريعات النافذة.
 ٦. تلبية توقعات الأطراف ذات العلاقة من الشفافية والنزاهة والمساءلة.

غاية الحوكمة:

إن غاية الحوكمة في القطاع العام هي تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.
٢. تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر الحكومية، وموظفيها، والالتزام بالقوانين، والأنظمة.

الإطار التشريعي والتنظيمي للحوكمة

- الدستور
- المعاهدات والاتفاقيات الدولية
- القرارات
- القوانين
- الأنظمة و التعليمات

الإطار العام للحوكمة

يتضمن الإطار العام للحوكمة أن تكون المعلومات التالية موثقة لدى الدائرة:

١. نبذة عن الدائرة تشمل هدف وجودها، والسند القانوني، وملخص الخطة الاستراتيجية.

٢. الهيكل التنظيمي إن وجود هيكل تنظيمي مرن ومتناسب مع متطلبات الأداء يتم فيه ترتيب المراكز الوظيفية المختلفة ضمن الوحدات الإدارية داخل الدائرة مع بيان درجاتها في السلم الوظيفي بحيث تشمل توزيع العمل (المهام والصلاحيات) وتوضح العلاقة بين شاغليها عاموديا وأفقيا وتضمن التكاملية في الأدوار فيما بينهم، وعدم تداخل الأعمال، أو ازدواجية في الجهود، ومن خلالها يتم تخطيط وتنظيم وتنسيق ومراقبة العمليات وإدارة المخاطر ومراقبة وتقييم الأداء على المستوى الفردي والمؤسسي.

٣. هيكل الحوكمة: يوضح الحقوق والمسؤوليات والعلاقات بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، الداخلية والخارجية على جميع المستويات الإدارية، والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات، كما يحدد كيفية وضع أهداف الدائرة وطرق تحديد هذه الأهداف، إضافة إلى مراقبة الأداء.

٤. الإدارة العليا: تشمل تشكيلة الإدارة العليا وكيفية اختيار أعضائها والصف الوظيفي لكل منهم بما فيها الصلاحيات والواجبات واللجان، الدائمة والمؤقتة في الدائرة وطبيعة عمل كل منها وكيفية اختيار أعضائها والمؤهلات والخبرات

اللازمة لكل منهم وآلية عقد الاجتماعات وإدارتها والدعوة لها ودوريتها ونصاب انعقادها.

٥. التشريعات القانونية: تشمل كافة التشريعات الخاصة بالدائرة والناظمة لعملها بالإضافة إلى التشريعات الواردة في دليل ممارسات الحوكمة في القطاع العام بما فيها مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة.

٦. حقوق الأطراف ذات العلاقة: تحديد جميع المتعاملين مع الدائرة الحكومية داخليا وخارجيا من متلقي الخدمة وموظفين وموردين بالإضافة إلى الدوائر الحكومية الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأخرى غير الحكومية ومن ثم تحديد ونشر معايير النزاهة والشفافية والمعايير الفنية التي تحكم علاقة الدائرة مع الأطراف ذات العلاقة وتحديد معايير جودة الخدمات المقدمة ومدى رضا متلقي الخدمة عنها.

٧. متطلبات الإفصاح والشفافية: تحديد قائمة بالحد الأدنى من المعلومات المالية وغير المالية التي يجب أن تكون متاحة للجمهور ووقت ووسائل النشر، بالإضافة إلى المعلومات التي يجوز نشرها عند الطلب، وتحديد المعلومات التي تصنف على أنها سرية ولا يجوز الكشف عنها أو الوثائق الخاصة بها.

٨. آليات المتابعة والتقييم: وتشمل الآليات الفعالة للمتابعة والتقييم لعمل الإدارة التنفيذية بما في ذلك أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي، والجهة التي تقوم بالتدقيق الخارجي سواء كانت ديوان محاسبة فقط أو مدقق حسابات قانوني كما في بعض الوحدات الحكومية، وأعضاء لجنة المخاطر والمسؤولية.

٩. الإطار العام للمساءلة: يتضمن كافة الإجراءات الإدارية والقانونية لمحاسبة المسؤولين عن كيفية استخدام الموارد العامة والمقصرين في تحقيق النتائج المستهدفة بما في ذلك العقوبات المستحقة لكل نوع من أنواع المخالفات، يتم تنفيذ هذه المحاسبة وفقا للنتائج الموثقة في تقارير مالية وتقارير أداء دقيقة يجري مراجعتها من قبل مدقق خارجي مستقل.

مقومات الحوكمة:

من أجل تبني الحوكمة لابد من توفر المقومات التالية :-

١. تمكين القوى البشرية على المستوى المحلي من إداريين وفنيين بالتدريب والتوعية وتنمية المهارات المطلوبة عن طريق دعم مؤسسات المجتمع المدني وحث المواطنين بالانضمام والمشاركة بها.

٢. تنمية مستوى مشاركة السكان المحليين في صياغة السياسات واتخاذ القرارات.

٣. تبني أساليب جديدة في الإدارة وتطوير البناء المؤسسي قائمة على الشفافية والمسائلة.

٤. تتطلب الحاكمية الرشيدة توفير بنية أساسية وتنمية ثروات وتطوير إمكانيات المؤسسات القائمة من خلال توفير الآليات المناسبة للعمل ودعم ما هو قائم لضمان المشاركة الفعالة من المواطنين.

٥. تسهم الحوكمة الرشيدة للمؤسسات والدوائر الحكومية في إقامة ديمقراطية قوية ورشيدة، ومن أجل أن تؤدي المؤسسات دورها بفاعلية، لابد من فهم أفضل للأدوار والتوقعات المشتركة للقادة المنتخبين والموظفين المحترفين.

وتعتبر العديد من المنظمات رهينة تضارب المصالح بين المديرين والموظفين والقادة المنتخبين فكل منهم يقوم بدور الآخر، فالقادة المنتخبون يمارسون أدوار الموظفين، والموظفون يمارسون وظائف الإدارة.

مبادئ الحوكمة الرشيدة:

لا يعد نظام الحوكمة رشيداً إلا في حال اجتمعت فيه الصفات التالية:

١. المشاركة بين الأطراف المعنية: تعد المشاركة حجر الأساس في الحوكمة الرشيدة، وتبدأ من عمل القادة والموظفين جنباً إلى جنب لخدمة المواطنين وتوفير جميع الخدمات لهم، ويمكن أن تكون المشاركة مباشرة أو من خلال مؤسسات شرعية تمثل الأطراف المختلفة للمجتمع المدني.

٢. سيادة القانون Rule of Law: تتطلب الحوكمة الرشيدة هياكل قانونية عادلة مكتوبة يتم فرضها بشكل نزيه، بحيث تضمن حماية كاملة لحقوق المواطنين.

٣. الشفافية Transparency: تعني أن عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها تطبق بأساليب تتدرج ضمن إطار لوائح وتعليمات للقوانين والأنظمة، والإفصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المعنية من خلال أجهزة الإعلام والإعلانات الصادرة عن المؤسسة الحكومية.

٤. التجاوب: تتطلب الحوكمة الرشيدة التجاوب مع متطلبات جميع الشرائح ضمن أطر زمنية معقولة ومحددة.

٥. التوافق: تتفاوت وجهات النظر بين الأفراد والأقسام المختلفة في الدائرة الحكومية، ويؤثر بذلك عوامل متعددة مختلفة ومتشابكة، وهنا يأتي دور الحوكمة الرشيدة في التعامل بوساطة مع المصالح المختلفة بحيث تؤدي إلى توافق أعم وأشمل لجميع الفئات المختلفة في الدائرة الحكومية.

٦. الكفاءة والفعالية: الحوكمة الرشيدة تعني أن عمل المؤسسات في المجتمع باستخدام أفضل للموارد المتاحة للدولة، أما الكفاءة في منظور الحوكمة فتعني الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة.

- ج - تساهم في إيجاد دور لوحدات المراجعة الداخلية.
- د - تؤكد على احترام دور المراجع الخارجي.
- هـ - تساهم في تفعيل دور لجان المراجعة.
- و - تساهم في تحقيق الإفصاح والشفافية.
- ز - تحد من دور إدارة الأرباح.
- ح - إنتاج معلومات محاسبية موثوق بها.

٤. يؤدي تطبيق محددات ومبادئ الحوكمة إلى تحقيق الشفافية، ويساعد على جذب استثمارات جديدة محلية وأجنبية ويسدي إلى تراجع الفساد وتطوير القطاعين العام والخاص.

٥. ضرورة العمل على زيادة فعالية آليات حوكمة الشركات والرقابة، وأن يكون هيكل الرقابة الداخلية متسق مع نظام الحوكمة، لضمان تحقيق أهداف وسياسات الحوكمة، ووضع نظام لمنع الغش مستقبلاً وفحص حالات الغش الموجودة.

وفي النهاية نشير إلى أن دور الحوكمة لا يقتصر فقط على وضع القواعد والقوانين ومراقبة تطبيقها، ولكن يمتد ليشمل أيضا توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحكومات والسلطات الرقابية والقطاع الخاص والاطراف الأخرى من أصحاب الخبرة، بما فيهم المواطنين.

إعداد هيئة التحرير

المصادر :

- دور الحوكمة في حماية المال العام وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية / دكتورة جيهان موسي
- دليل ممارسات الحوكمة في القطاع العام
- موقع مقال
- المرسل

٧. مساءلة ومحاسبة: يقصد بها وجود خطوط واضحة وفعالة للمساءلة القانونية المالية الإدارية لضمان المحاسبة المالية والقانونية والإدارية والسياسية للجهات المختلفة المقدمة للخدمات سواء قطاع حكومي أو خاص أو جمعيات بحيث يوجد قنوات واضحة وفعالة للطعن والتظلم.

٨. العدالة Justice: يقصد بها درجة تقديم الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص، إلخ للخدمات على قدم المساواة، وطبقاً للاحتياجات ومبدأ تكافؤ الفرص وبمهنية وموضوعية.

٩. المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility هي ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي، وتوفير الدعم والمساندة التامة من قبل الحكومة تجاه التنمية المستدامة لمجتمعاتها، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال توفير العديد من الخدمات العامة التي تهدف إلى المحافظة على مستوى متقدم من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وقد شمل ذلك توفير البنية التحتية وتطويرها، وتحقيق مجتمع متماسك تسوده القيم الاجتماعية العربية والإسلامية.

الخلاصة

١. الحوكمة ظاهرة عالمية لا يمكن تجاهلها وبالتالي يجب اعتمادها وتطبيقها في كافة الوحدات الإدارية والاقتصادية لما تحقق من منافع لكافة أصحاب المصالح والمجتمع.

٢. الحوكمة نظام إداري جديد يساعد على الضبط الداخلي واكتشاف المخاطر قبل وقوعها.

٣. من النتائج الهامة للحوكمة أنها تؤمن الأبعاد المحاسبية التالية:

- أ - تهتم بالمساءلة والرقابة المحاسبية.
- ب- تؤمن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة .

المصطلحات الرقابية المعدة من قبل لجنة المعايير المهنية والرقابية في المنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

(إضبط على المصطلح الرقابي أدناه لإظهار التعريف الخاص به)

تم بحمد الله

نشكر لكم حسن إهتمامكم و دعمكم لنا
و نستقبل أي إستفسارات أو مقترحات أو ملاحظات
على إيميل رئيس قسم الدراسات و الأبحاث

GHADA.SOUTARI@AB.GOV.JO